

وبتنظيم انتخاب جزئي لشغل المقعد الشاغر طبقا لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

وتوصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بالنصوص التالية:  
- مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛

- مشروع قانون رقم 73.15 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي؛

- مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم المسرح الوطني محمد الخامس في إطار قراءة ثانية؛

- مقترح قانون متعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحر أو الحرفي في إطار قراءة ثانية.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 17 ماي 2016 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 41 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 7 أجوبة.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير السكنى وسياسة المدينة.

وفي الأخير، نحيط السيدات والسادة أعضاء المجلس أننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عمومية تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على نص تشريعي جاهز.  
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.  
نقطة نظام في التسيير، السيد الرئيس؟

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة.

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

بعينا فهاذ نقطة نظام، السيد الرئيس المحترم، أن نثير انتباه المجلس الموقر إلى مقاطعة الحكومة لمجلس المستشارين، بحيث سجلنا تلوّن الحكومة في تفعيل الآليات الدستورية للرقابة التي يمنحها الدستور للسادة البرلمانيين المحترمين.

## محضر الجلسة السادسة والأربعين

التاريخ: الثلاثاء 10 شعبان 1437 (17 ماي 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ساعتان وخمسة عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة التاسعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نحيط المجلس الموقر أن مكتب مجلس المستشارين توصل بقرارين صادريّن عن المجلس الدستوري قضى بموجبه بما يلي:

القرار الأول يحمل رقم 16/998، قضى بموجبه بإلغاء انتخاب السيدين الصبحي الجلالي وعبد القادر سلامة عضوين بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2015 في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العالات والأقاليم لجهة الشرق، وبتنظيم انتخاب جزئي لشغل المقعدين الشاغرين طبقا لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

القرار الثاني يحمل رقم 16/999، قضى بموجبه المجلس الدستوري بإلغاء انتخاب السيد مصطفى حركات عضو بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الذي أجري بتاريخ 2 أكتوبر 2015 برسم الهيئة الناخبة لممثلي غرف الصناعة التقليدية جهة بني ملال - خنيفرة والدار البيضاء- سطات،

من ضمنها 151 كلها آتية، بمعنى آخر أن هناك تجاوب لكن البرمجة تعود لأجهزة المجلس.

وأؤكد مرة أخرى على استعدادنا للتعاون والتعامل في إطار يعني أحكام الدستور اللي هي الفصل ديال السلط، التوازن ديالها والتعاون.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وكما قلت سنستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه للسيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وموضوعه "تقوية الدور الأسري في المجتمع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

#### المستشار السيد رحال المكاوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، المجتمع المغربي كيعرف واحد العدد د الظواهر الاجتماعية التي تترك بال المجتمع ديالنا، كنتكلم فيها على الهدر المدرسي، على التسول، على أطفال الشوارع، على الأطفال اللي عندهم مشاكل مع القانون، على العمل ديال الأطفال كخدم في المنازل، إلى غير ذلك من المسائل اللي عندها واحد القاسم مشترك، وهو أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بتراجع دور الأسرة المغربية في التماسك وفي الوقاية من عدد من هذه المظاهر.

وبالتالي كان لزاما أن بلادنا تتطور باش توضع واحد السياسة أسرية مندجبة اللي تمكننا من المساهمة في الحد من هذه الظواهر وبناء مجتمع متماسك.

البرنامج الحكومي تكلم على هاذ السياسة الأسرية، بغينا نعرفو من خلالكم السيدة الوزيرة اليوم مال هاذ الالتزام الحكومي فين وصلنوه فيه؟ وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

#### السيدة بسمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

أولا، أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال المهم، لأنه يتعلق بالأسرة، وعندما نتحدث عن الأسرة فنحن نتحدث عن الأطفال ونتحدث عن باقي مكونات الأسرة، ونتحدث كذلك عن الخلية الأساسية داخل

ومن خلال الإحصائيات، السيد الرئيس المحترم، تسع وزراء أو تسع أعضاء من الحكومة لم يلجوا قط قبة البرلمان، وهناك العديد من السادة الوزراء والسادة أعضاء الحكومة الذين حضروا لمرة واحدة أو مرتين أو ثلاث مرات، الأغلبية الساحقة من أعضاء الحكومة، نعتبر هذا، السيد الرئيس المحترم، هو إخلال بتوازن السلط الدستورية.

ونبه على أن لا بد للحكومة بل من واجبها أن تتجاوب مع البرلمان حتى يقوم بواجبه في الرقابة وفي التشريع.

وأضيف على هذا كلو، الأسئلة الكتابية، رغم مرور المدة القانونية في 20 يوم، ففريق الأصالة والمعاصرة توجه ب 46 سؤال كتابي، السيد الرئيس، ولم نتلقى جواب إلا على خمس أسئلة من أصل 46.

كما بادرنا إلى دعوة السادة الوزراء إلى اللجان المختصة في ست مناسبات، يعني ست وزراء ولم يحضر أحد، وممرت الآن 3 أشهر وأكثر لاستدعاء السادة الوزراء.

فأنبه إلى هذا الأمر وأدعو الحكومة إلى التعامل الإيجابي واحترام البرلمان. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن بعد نقطة نظام الكلمة لممثل الحكومة.

#### السيد عبد العزيز عماري الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة، الحكومة هي حريصة على أن يكون تعاون مع المؤسسة التشريعية وعلى مجلس المستشارين وتفعيل مختلف الآليات الرقابية، ولا محل للحديث لا على مقاطعة ولا على تلوؤ.

السيد الرئيس المحترم،

اليوم كانت الجلسة المقررة باش يكون فيها السيد رئيس الحكومة، جاء الطلب ديال التأجيل من المجلس المحترم، ولذلك استجابت الحكومة، رغم أن السيد رئيس الحكومة رتبنا معه الموعد.

السيد الرئيس المحترم،

أكد لكم على أنه منذ بداية المجلس في تشكيلته الحالية في الدورة الماضية كانت عندنا 5 ديال الجلسات، كلها خمسة الجلسات، أي 65 سؤال كان آتيا، وفي إطار روح التعاون رغم أن الأسئلة ما استوفتس الأجال ديالها ديال 20 يوم كان التعامل الإيجابي.

منذ بداية المجلس إلى اليوم كان عندنا الإجابة على 313 سؤال شفوي،

كان ممكن أنكم تكونو خرجتوها في السنة الأولى أو الثانية باش حتى هي تساعدكم هاد المجلس يساعد الحكومة على وضع هذه السياسات وهذه البرامج وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة:

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الإجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، أريد أن أرجع للموضوع الذي انتهى إليه السيد المستشار المحترم، ونقول لو بأن طبعا هناك سياسة اللي الملامح ديالها كنبان أولا انطلاقا من القوانين، وشريتو لمشروع القانون ديال الأسرة والطفولة اللي وصل عندكم الآن لأنه اخدا الوقت الكافي ديالو من التشاور المطلوب، بالنص الدستوري، وكذلك مطلب اليوم فاخذينا 4 سنوات ونصف في التشاور، حتى يصل إليكم اليوم بعد أن أحيل من الغرفة الأولى.

ثانيا، هناك مشروع قانون العنف الذي يناقش بالغرفة الأولى واللي حتى هو عندو آثار إيجابية جدا على الأسرة المغربية لأنه يعالج العنف بشكل عام كسلوك عام داخل المجتمع، ولكن كذلك العنف الزوجي الذي يؤدي إلى تفكك الأسرة وتشرذم الأطفال وإلى وضعية غير مستقرة للأسرة، وبالتالي لوضعية غير مستقرة للمجتمع.

ما نساوش أن هذه الحكومة أطلقت مجموعة من الصناديق لفائدة الأسرة، صندوق التماسك الاجتماعي بكل خدماته ابتداء من التغطية الصحية إلى دعم الأرامل وكذلك صندوق التكافل العائلي للنساء المطلقات الحاضنات لأطفالهن وأيضا مجموعة من المبادرات، نذكر لكم الحملات التحسيسية في هذا الباب من أجل تماسك الأسرة فيما بينها وتقليل الفجوة بين الأجيال يعني الصغار والكبار وإحداث مرصد للمسنين وكذلك الاشتغال على الوساطة الأسرية.

هذه بعض ملامح السياسة التي تقودها من أجل استقرار الأسرة المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وشكرا كذلك على مساهمتها معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة والسؤال الآتي الأول حول "واقع الصحة النفسية والعقلية بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

المجتمع كما نص على ذلك دستور المملكة.

طبعا، هناك مجموعة من الظواهر الاجتماعية التي ترتبط في الواقع بالأسرة، ولكن ترتبط كذلك بالمنظومة القمية في المجتمع ككل، ومرتبطة كذلك بالتراكمات التي حصلت في المجتمع عبر سنوات والتي جعلت الأسرة تعاني من مجموعة من الوضعيات، مما أدى أحيانا إلى تفككها وأيضا أن نجد بعض الأطفال في الشوارع أو في وضعيات غير المحضن الأساسي اللي هو الأسرة.

الآن، هل استوفينا ما يجب أن نقوم به لصالح الأسرة؟

لا طبعا، لأن المشاكل التي تعاني منها الأسرة هي مشاكل مجتمع، ومشاكل المجتمع هو ما يجعلنا في قلق مستمر لكي نوفر جوابا من خلال السياسات العمومية التي نطلقها، سواء إن تعلق الأمر بالطفولة أو بالأشخاص في وضعية إعاقة أو المرأة أو الأسرة بشكل عام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السيدة الوزيرة،

شكرا على هذا الرد ديالكم.

ولكن، في الحقيقة عاود ما جاوبناش على التساؤل ديال السياسة.. بغينا وثيقة مرجعية لسياسة وطنية أسرية اللي يكون داخل فيها جميع القطاعات الحكومية لأن هاذ موضوع خاص جميع القطاعات الحكومية تشتغل فيه.

ما يبقاش عندنا سياسات مختلفة عن الواقع المعاش داخل الأسرة المغربية، اليوم عندنا أسر تتكلف بالمسنين، تتكلف بأشخاص معاقين، عندها مشاكل اقتصادية، مشاكل مادية، وفاش تدخل هاد المشاكل هذه، ها التفكك الأسري كيبدا وكبداو هاد الشرائح للمجتمع كنعيش مشاكل طبعا واحد الفترة من الزمن كان دائما المغرب كيوضع سياسات متعلقة بهذه الفئات الاجتماعية ولكن هذا ما تحلش المشكل، ما يمكن يتحل المشكل إلا إلى مشينا لو من الأساس ديالو اللي هو نعاودو الاعتبار للأسرة المغربية وللدور ديالها الوقائي والدور ديالها في التماسك الاجتماعي.

وكتتكلم ماشي فقط على.. ككتتكلم على التأمينات فيما يتعلق بالسكنى ما يتعلق يعني فاش تنقول جميع القطاعات الحكومية راه معنية راه كل القطاعات الحكومية خاصها تشتغل معكم كقطاع وصي على هذا المجال الاجتماعي باش تكون عندنا هذه الوثيقة المرجعية اللي تبقى هي خريطة الطريق بالنسبة لبلادنا في المستقبل.

إذا طبعا كايين الدستور أشار للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، كان واحد التأخر عاد وصل دبا لمجلس المستشارين يعني طيلة 5 سنوات

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير على هاذ الأجوبة وعلى الجهودات كذلك المبذولة. غير السيد الوزير احنا بعض الملاحظات في انتظار تغيير هذا القانون، يمكن لكم تقوموا بإجراءات اللي بسيطة واللي غادي تساعد في حل هاذ المشكل لأنه مشكل كبير، خصوصا فيما يتعلق بتسهيل ولوج المرضى لهاذ المستشفيات، لأن هذا تشوفو بعض المستشفيات، مثلا في مدينة مراكش المستشفى الموجود "بجاعة سعادة" تيجي شي واحد من شي مدينة أخرى ما تخلصوهش يدخل، آش تديرو الأهل ديالو؟ تخلصوه تمايا، تبقئ تمايا عرضة للشارع تبتعرض للاغتصاب، تبتعرض للإهانة، تبتعرض لبزاف الحوايج.

كذلك، فيما يتعلق بالمريض حيث تيجي للمستشفى بعض المرات الأهل ديالو غير مختصين باش يكتفوا واش هاذك المستشفى خاص ولا يدويه لمستشفى آخر، نتمنى أن المستشفى يتكلف يكون لأنه المصاب في هذه الحالة يصعب التعامل معاه، هو يتكلف بالتوجه ديالو للمستشفى الخاص، ولو شفتنا حول المستشفيات اللي هي تتكلف بهاذ الناس اللي مراض راه صعب ذاك الشيء، السيد الوزير يتشاف، مؤلم جدا، آلاف الناس .. يعني في المحيط ديال المستشفى يعني لا يشرف المغرب.

شكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

#### السيد وزير الصحة:

بعجالة إذا قلت هذا لا يشرف المغرب فأنا متفق معك، لأن الجهودات كلنا نتحاولو نديروها.

مين تتقول ليا الناس تمشيو، مثلا اعطيتي مراكش أو أي مستشفى ما تيقبلوش، صحيح، ماشي ما تيقبلوش غير ما بغاوش يقبلوه، لأن عدد الأسرة قليل جدا، واش تتصور معايا منذ الاستقلال إلى 2011، إلى 2012 عدد الأسرة في المغرب للأمراض العقلية 2053 بالضبط.

فهاذ الخطة قلنا غنوصلوا ل 3400، صحيح إلى حدود مارس 2016 وصلنا فقط إلى 2773، وليني احنا غاديين.

وليني وخا 3400 غير كافي، غير كافية، فهذا مخطط ما يمكناش نلقاو 26 يونيو 2013، احنا قرينا ليونيو 2016 ما يمكنش في ظرف 3 سنين غنحلو المشكل منذ الاستقلال.

جميع الوزارات والوزراء دارو مجهود، كل واحد في ميدان، وخا في ميدان الصحة، مثلا الوزارات السابقة كمشيو على الديكتولوجي، يعني كل واحد تدير من جهتمو، هاذ الشيء راه خصو مدة طويلة، من الأحسن

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير،

تطرح وضعية المصابين بالأمراض العقلية عدة تساؤلات كبيرة ببلادنا حول واقع الأمراض النفسية ببلادنا، والواقع ينعكس واحد الصورة مؤلمة لعدد كبير من المصابين، الذين بدل التواجد ديالهم في واحد الفضاء اللي يتضمن لهم أولا، الكرامة، ثانيا الرعاية الصحية، تبتواجدوا إما داخل أسرهم يتزكوا لمواجهة مصيرهم، إما وسط أسرهم أو فقط في المكان العام، وما يترتب عن ذلك من قيامهم بأفعال عدوانية ضد أنفسهم وضد محيطهم.

لنا، نسائلكم السيد الوزير:

آشنو هي الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه الوضعية؟  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

#### السيد الحسين الوردي وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا تصحيح السيد المستشار بأن التكفل بالصحة العقلية والنفسية في المغرب ما عمرها كانت من أولويات الحكومات السابقة بكل صراحة، هذا لا يعني أنه ما خدماتش، كل حكومة كانت متجهة لثلاثة ولا أربعة ديال القطاعات، جات الحكومة كل حاجة تتكامل حاجة، يعني حتى هاذ الحكومة ربما بدينا بعض الأوراش وكملنا أوراش أخرى، ولكن أوراش ربما ما فتحناشاي وما نجحناشاي فيها.

اللي بغيت نذكر كابتة أول مرة في تاريخ المغرب مخطط وطني للتكفل بالصحة العقلية والنفسية اللي قدمت أنا شخصيا أمام صاحب الجلالة يوم 26 يونيو 2013، هاذ المخطط ثلاثة محاور:

أولا، تعزيز العرض الصحي والأدوية اللي كانت المنظمة الدولية اللي تتنادي ب 1,5% إلى حدود اليوم المغرب سجل 2% ديال (budget).  
ثانيا، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أول مرة كين مصحات كين اللي بدوا اعطيناهم الترخيص من مصحة واحدة ووحيدة في البار البيضاء غيكونوا على الأقل 7 عما قريب إن شاء الله، ومع المجتمع المدني والمجتمع الحقوقي.

والنقطة الثالثة مهمة جدا هو تغيير القانون هو كلشي في هاذ السبب، القانون المغربي اللي يتكلف بالعلاج والحماية ديال هاذ الناس من 1959 واحنايا هاذ القانون الآن ابدينا النقاش ديالو في اللجنة في الغرفة الأولى.  
شكرا السيد المستشار.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

المراكز كمين مركز دياب العيون، واحنا تتناقشو مع الإخوان دياب كلميم -  
واد نون، ربما غنتكون مروحية، ربما عاود ثاني في الداخلة يعني...  
كاين كذلك، قبل كان غير السائق اللي تيسوق هاذ السيارة، مشينا  
لتقنيين اللي يعني مكونين ماشي، هاذ الشئ ملي تنقول تقنين مكونين بكل  
صراحة عاود ثاني كل واحد يكون منصف، ماشي هاذ الحكومة، ماشي  
الفكرة ديابي، هاذ الشئ كان، وليني مشينا في هذا الاتجاه.  
كذلك كمين التكوين، كمين دابا أول مرة ممرض مكون في الإعايش  
والتنقلات والتنقل الإستعجالي.  
شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الوزير على جوابكم المعهود دائما.

وكيف ما عرفت، السيد الوزير، بأن الإسعاف الطبي احنا عرفنا بلي  
قطع أشواط مهمة خصوصا في جهة العيون- بوجدور- الساقية الحمراء اللي  
كتوفر الآن على هليكوبتر، اللي كتوفر خدمات مهمة والناس كتشكر هاذ  
الخدمات اللي كتوفر، ولكن كيبقي النقص في الجماعات القروية اللي كتبعد  
على مدينة العيون، واللي هي كتحوي في نفس الوقت على الناس اللي  
كيعيشوا في الخيام، اللي عندهم الخيام دياهم، اللي عندهم السرح دياهم،  
اللي عندهم مساحات شاسعة، واللي ما عندهموش التنقل الطبي اللي  
كيوفر لهم التنقل لمدينة العيون للمستشفى.

احنا عارفين بأن المستشفى فيه إمكانيات، والإمكانيات كتوفروها  
السيد الوزير.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

#### السيد وزير الصحة:

شكرا.

ليس لدي تعقيب.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الآتي الثالث موضوعه "غياب اللقاحات الخاصة  
بالمعمرين".

تفضل السيد الوزير.

ندوي معك بكل صراحة، هاذ المخطط ما خصهوش الناس يتسناو 4  
سنين، 5 سنين، واحد القضية اللي موجودة في الزنقة مشتتة، واليوم  
غادين نصابو 6000 سرير، ما يمكنش، وحا يكونوا عندنا الأموال دياها  
ما عندناش القدرة.

أنا شخصيا أقر بها ما يمكنش نتبعو هاذ الأوراش كلها، إلى آخره.

شكرا السيد المستشار المحترم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الآتي الثاني، موضوعه "غياب الإسعاف الطبي بجهة  
العيون - الساقية الحمراء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار  
لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد محمد الرزمة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما تعرف، السيد الوزير، تعاني جهة العيون- الساقية الحمراء من خصاص  
في قطاع الإسعاف الطبي، الشئ الذي ينعكس سلبا على هذا المرفق  
الصحي في هذه الجهة الغالية، خصوصا بالنسبة للسكان البعيدة عن مدينة  
العيون في الجماعات القروية، على سبيل المثال جماعة "الدشيرة" التي لا  
تتوفر على سيارة إسعاف.

والسؤال، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي ستقومون بها  
للتقليص من حجم الخصاص الذي يعرفه قطاع الإسعاف الطبي بجهة العيون-  
بوجدور - الساقية الحمراء؟  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد المستشار للإجابة على السؤال.

#### السيد وزير الصحة:

بالصراحة، السيد المستشار، إلى كان واحد، بكل تواضع، إلى كان  
واحد الميدان اللي ربما درنا فيه شوية، ماشي شي حاجة ولكني ابدناه هو  
الإسعاف الطبي، فيعني الوحدات الصحية المتنقلة، اشرينا 393، الكبار ما  
تندويش أنا على.. ومثلا في العيون راك شفتهم، كابينين، ما كابينينش  
بالكافي فين تتقول "الدشيرة" ولا شي بلاصة أخرى، صحيح.

النقطة الثانية اللي مشينا فيها، النقل الجوي كمين في العيون، من بين 4

السؤال جاوبت عليه في الغرفة الأولى، باش نؤكد أمام المغاربة وتتوجه لهم، ماكين حتى شي انقطاع في اللقاحات في المغرب، وخاصة هاذ اللقاح. تتعرفو العربية السعودية تلح وتركز على أن جميع المعتمرين والحجاج خاص يكون عندهم هاذ (le vaccin)، يعني الرباعي التكافؤ، (vaccins tétravalents).

هاذ (le vaccin) هذا فيه جوج دالأنواع في المغرب وعلى الصعيد العالمي، اللامقترن (non conjugué)، اللي الفعالية ديالو غير شوية، 174 درهم، اللي كان كيتباع كيديروه الحجاج المغاربة، وكين الآخر، (conjugué)، المقترن، اللي تدير حوالي 780 درهم، إلى آخره.

هذا أكثر فعالية (les anticorps) تيقاوا خمس سنين.

أما هذا ديال 800 ما عمرو انقطع في المغرب.

كل ما في الأمر، مادام هاذ الثاني هو أكثر فعالية، المختبر اللي تصنع اللقاح الغير المقترن (non conjugué)، مشى في اتجاه أنه تخفض الصنع ديالو في أفق 2020 لحذفه، ما عندو ما يدير به، ما تيشيرو منو غير الدول النامية والفقيرة، ما تبيعش، مشى فهاذ الاتجاه الثاني.

احنا بإجراء استباقي في وزارة الصحة، لأن المغاربة ولفوا، ما يمكنش نمشيو من 174 ل 800، جينا هاذ اللقاح، وأعلننا في البوابة ديال (l'institut pasteur)، بأن غنبدوا اللقاح البارح، يوم الاثنين، وابديناه البارح حوالي 956 في الدار البيضاء، وشي 300 وشي حاجة في طنجة. إلى حدود اليوم، في يومين زدنا الموارد البشرية باش نلقحو، زدنا التقنيين.

إلى حدود الساعة اللي تندوي معك السيد المستشار، حوالي 2816، ولا و15 اللي تلقحوا.

يعني أؤكد أنه، لا العمرة إن شاء الله، ولا الحج إن شاء الله، كل شي اللقاحات موجودة، وغتكون موجودة، ودابا موجودة، وكل شي غيدوز إن شاء الله بخير، واحنا اخدينا جميع الإجراءات اللازمة. شكرا السيد المستشار المحترم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي للتعقيب.

#### المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع السيد الوزير المحترم، ما قلتموه صحيح هو في شق إن ابتداء من اليوم وغير صحيح بالنسبة للعشرين يوما الماضية.

ما وقف عليه الفريق الاشتراكي هو أن المخزون داللقاح نفذ، وهذا باعتراف مجموعة ديال وكالات الأسفار ديال الدار البيضاء، ديال الرباط، ديال مدينة طنجة.

#### السيد عبد العزيز عماري الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

كما تلى السيد الأمين، جاتكم مراسلة لكي أنوب عن السيد وزير السكنى، في موضوع الإجابة على الأسئلة. رغم ذلك، حرص على باش يبقى معنا، لكن هو يستأذن لأن فعلا عندو التزام، فأنوب عنه في الأجوبة، إلا ما كانش مشكل بالنسبة للسيدات والسادة المستشارين المحترمين.

#### السيد رئيس الجلسة:

يعني ننتقل، بعد الانتهاء من الأسئلة المتعلقة بالسيد وزير الصحة.

#### السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

إذا كان هذا الإمكان، يمكن يبقى للسيد الوزير يجيب عن الأسئلة مباشرة، والا فنقتح عليكم بأن.. مباشرة بعد قطاع الصحة.

#### السيد رئيس الجلسة:

إذن، ماكين مشكل.

شكرا للسادة والسيدات المستشارين على تجاوبهم مع مطلب السيد وزير السكنى والتعمير. وننتقل إلى السؤال الثالث موضوعه "غياب اللقاحات الخاصة بالمعتمرين"، لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد أبو بكر أحميد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن أسباب غياب اللقاحات المخصصة للوقاية من داء التهاب السحايا أو ما يعرف بالمينانجيت (meningite)، مما سيؤدي إلى حرمان عدد كبير من المغاربة من السفر إلى الديار المقدسة لأداء مناسك العمرة.

فهل هناك من حلول لهذه الإشكالية؟

وهل ستمولون مجدية لتوفير هذه اللقاحات؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

#### السيد وزير الصحة:

أولا تشكر السيد المستشار اللي عطاني هاذ الفرصة، لأن هاذ

**السيد وزير الصحة:**

بعجالة، أؤكد مرة أخرى اللقاح ديال 800 درهم المقترن (le vaccin conjugué) ماعمره تقطع في المغرب، وباقي.

دبا إلى كانت شي (agence de voyage) كتقطع، آش بغيتي وزارة الصحة غادي تمشي تشوف واش كيتطبعو ولا لا؟ أنا كتشوف في الميدان الصحي، هاذ الشي ما كاينش.

الآخر الغير المقترن، راني شرحت لك السيد المستشار وقلت لك علمونا، قال لك هما تير.. وعندو الحق، جميع الدول كتمشي للفعالية والنجاعة، وليني ما تقولش ليا هذاك ديال 174 هو اللي كيتباع ب 800. لا، 800 راه كاين، دائما كاين وكاين، غير الناس بغاو اللي رخص، ولقوم من حقهم، واحنا بطريقة استباقية الوزارة اخذات على عاتقها.

أنا تندوي معك على البارح وأنت قلت لي 20 يوم، لا ما تندويش تنقول لك البارح احنا اخذينا في البوابة، احنا لأغراض لنا باش نديرو (l'organisation) ديالنا، اتفقنا باش نداو التلقيح ديال المعتمرين ابتداء من البارح، فابديناه وهاذ الشي اللي كاين، وليني المغاربة من هذا المنبر ما كاين حتى شي لقاح اللي...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع وموضوعه "احترام الصيدالة لمقتضى التواجد بالصيدليات أثناء عملهم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

**المستشار السيد علي العسري:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

الكثير من الصيدالة يتواجدون بصيدلياتهم أثناء عملهم ويقومون بعملهم على أحسن وجه، غير أن بعضهم للأسف الشديد يعتمد الغياب عن الصيدليات أثناء مزاولته لمهامه وحولها مجرد محلات تجارية، بل منهم من يمارس أعمال موازية ومنهم من هو مستقر خارج البلد ومنهم من يستقر بمدن بعيدة عن مكان صيدليته.

لذا، نساثلكم، السيد الوزير المحترم، عن مجهوداتكم لمعالجة هذا الأمر، والزائمم باحترام المقتضى القانوني الذي ينص على إلزامية حضورهم في صيدلياتهم.

وشكرا.

بغيتو نمكم بالأسماء دالوكالات الأسفار نعطيوهم لكم، بغيتي نعطيو القائمة ديال المواطنين المغاربة الذين أرادوا أن يقصدوا بيت الله الحرام لأداء مناسك العمرة، لأن هذا الفعل هو مندوب، يثاب عنه، فاضطروا إلى شراء اللقاح في السوق السوداء ب 800 درهم، هذا ديال 70 درهم شراوه ب 700 درهم.

أكثر من ذلك، السيد الوزير المحترم، في الدار البيضاء، وكاينة شكاية عند النيابة العامة، كاينة وكالات الأسفار اللي كانوا غير كيكاشيو، وهاذ الشي راه وقعت فيه السفارة السعودية، يضعون خاتم على أن المواطن لقح والحقيقة هي غير ذلك.

مؤدى ذلك، ماذا؟ هو أن هناك غياب ديال سياسة حكومية استباقية لنفاذ المخزون.

فعلا، ملي وقعت الضجة، ربما الحكومة تداركت الأمر البارحة أو اليوم، ولكن رغم ذلك ما يؤكد صحة كلام الفريق الاشتراكي، هو أنكم اليوم إلى مشيتو غير للمركز ديال التلقيح المتواجد بمدينة الرباط، غادي تلقاو واحد الاكتظاظ كبير، هذا ينم على أن مجموعة ديال المواطنين كانوا ينتظرون وصول اللقاح.

إذن، السيد الوزير المحترم، احنا بغيناكم اليوم توضحو للمغاربة بأن اللقاح فعلا موجود، حتى لا يتعرضوا للنصب، مزيان يكون كاين، وحتى يتم القضاء على الظاهرة ديال ختم ذيك الكناش ديال التلقيح، لأن كاين بعض الوكالات ساعهم الله، راه ما يمكنش ندير الدعاية أو التشهير بالناس، كيديرو الخاتم على البطاقة ديال التلقيح والحال أن المواطنين لم يلقحوا بعد، وتم الوقوف على هاذ الحقيقة في السفارة.

ثالثا، هاذ المسألة راه كاين واحد الاحتكار بالنسبة للتقدير ديال المواطنين، بأن يتم سحب ذيك التلقيح اللي هو معمول به ما سحبتوش المنظمة العالمية للصحة لفائدة مختبر أو شركة أخرى لترويج لقاح كتنفوق الثمن ديالو 700-800 درهم.

احنا اليوم القصد ديالنا من هاذ السؤال، السيد الوزير، هو تنوير الرأي العام وتعطيو فرصة للمواطنين المغاربة حتى لا يضل عليهم من طرف وكالات الأسفار وحتى لا يتعرضون للنصب والاحتيال، اللي واحد المجموعة دالناس كيلقاو هاذ الفرصة هاذ وكيحينو الفريسة وكيغيو ينصبوا على المغاربة بهاذ الظلامية اللي ما كتكوش الشفافية وعدم تحمل وزارة الصحة المسؤولية ديالها.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير الصحة:**

السيد المستشار، شكرا على طرحكم لهذا السؤال.

القانون 17.04 تيلح وتيركز في المادة 144 أن مزاولة مهنة الصيدلة خاص بصفة شخصية.

عندك الحق، كإين الغياب وكإين مشاكل.

أحنا كيفاش نتعالجوه، أشنو هما التدابير؟ أولا، كإين دورية التفتيش اللي تتقوم بها الوزارة ولا التفتيش بناء على الشكايات الواردة.

فأخذنا قرارات، مثلا إلى تتسمعو في هاذ الأيام، 4 ديال الصيدليات سدناها أعلقناها تماما، لأن مولاها، كما قلت السيد المستشار، خدامين في الخارج، سنين وسنين والصيدلية محلولة، منذ واحد أكثر من 32 عام وهو في كندا.

النقطة الثانية، هو سيفطنا رسائل للوكيل العام للملك في حق 21 صيدلي اللي ثبت الغياب ديالهم، لأن تتعرف المادة 144 تتقول الصيدلي الغائب العقوبة هي بين 3000 و15.000 درهم و(le double) في حالة العود فقط، ولكن أحنا مشينا أبعد من هذا، بغينا نغيرو هاذ القانون، اللي يتطلبو التغيير ديالو حتى هما الصيادلة لأغراض أخرى فيما يخص الأدوية، أحنا بغينا نعدلو لأن هاذ القانون باش نشددو على العقوبات، ما يمكش واحد ما يتخدمش ياخذ 3000 درهم ديال العقوبة، هذه غير معقول.

ثانيا، باش نفعلو واحد الدور، نرجعو لواحد الدور فعال كبير مسؤول ديال الهيئة الوطنية ديال الصيادلة، يا للأسف القانون الحالي جا ولا ما جاش، الهيئة الوطنية ديال الصيادلة ما عندها ما دير، خاص يمشي مفتش خاص يلقاه خاص (la preuve) وخاص يقول ليا أنا، وأنا نكتب لوكيل الملك ونبقاو غير تندورو.

هاذ الشئ كلشي خاصو يتبدل، إعادة النظر إن شاء الله أحنا نتبدلو فهذا القانون. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشارة السيدة كريمة أفيال:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، نشكركم على الجهود التي تقومون بها لحماية

حقوق المواطنين وحماية كذلك مهنة الصيدلة.

غياب الصيدلي عن الصيدلية يؤثر سلبا، أولا على سمعته وعلى المهنة، وأول متضرر من هذا الغياب هو المواطن عامة والمريض بالخصوص.

بجال اللي كيعلم الجميع أن مصلحة المريض تكمن في استشارة الصيدلي في سائر أمور الدواء، فالصيدلي أولا، يقوم بدورين الدور اللي هو صحي ودور اجتماعي.

الدور الصحي أولا، هو في صرف الدواء، ثم في الوقاية ديال التوعية الصحية، وكذلك في مراقبة وتتبع صرف الدواء، هاذ العملية ديال صرف الدواء هي عملية علمية ودقيقة، يعني إذا كانت تحتاج إلى توجيه وإرشاد في مجال استعمال الدواء، يعني إذا كان الصيدلي غائب عن الصيدلية فمن سيقوم بهذا الدور؟

وكذلك هناك في مجال استعمال الدواء، ملي تيكون الصيدلي تيتجنب ذيك الآثار، تينصح المريض لتجنب الآثار الجانبية، هذوك (les effets secondaires) وكذلك (les interactions) ديال (les médicaments) مع المواد الغذائية وبيناتهم، إذن هنا كتقولو إلى كان الصيدلي غائب فمن سيقوم بهذا الدور؟

لكي نكون منصفين، لا حرج أن نتنقد الصيدلي، ولكن لا بد أن نشير أن عدة مشاكل يتخبط فيها الصيدلي، يجب الالتفات إليها والأخذ بعين الاعتبار.

أولا، النصوص غير المسيرة للمهنة.

ثانيا، المنافسة غير الشريفة اللي تتلجأ لها بعض الصيدليات، خاصة أنهم تيهبطو في الثمن ديال الدواء، باش تيجلبو الزبون، وهذا تضرر بالصيدليات المجاورة.

ثالثا، السيد الوزير، لاحظنا في الآونة الأخيرة أن بعض الصيادلة يعانون في صمت، إما لضعف القدرة الشرائية وإنما لانخفاض..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة، شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

**السيد وزير الصحة:**

بعجالة السيدة المستشارة، كتحترم الرأي ديالك غير خاصنا تتفاهو.

ما يمكناش نبررو الغياب بالمشاكل اللي تيعيشها الصيدلي.

أنا متفق معك، تيعيشو مشاكل وأنا عارف هذه المشاكل، وليني هاذ الشئ راه تيتحل فواحد الإطار، تتقولي ليا القانون أنا متفق، وليني القانون ما يمكناش يدير وزير بوحده، بإلاه كاع راك عرفتي المشاكل اللي عشنا مع (le conseil du sud) مع (le conseil du nord)، دابا بإلاه أول مرة عندنا هيئة وطنية منتخبة يعني مستقلة، أول مرة في تاريخ المغرب.

وهادي هما اللي خاصهم يديرو المبادرة ويمشيو للقانون، أحنا غادين



كابين المصحات اللي ما داخلاتش في (l'AMO<sup>1</sup>) اللي ما بغاتش، ما داخلاش، هاذي كين واحد المرسوم ديال وزير الصحة ديال 1990 اللي تيحد الحد الكبير العالي من تما يمكن يدير.

ولكن هذه من الناحية النظرية هاذ الشي اللي تنقول لك، من الناحية العملية أنا متفق معك، كين مشاكل، هاذ الشي كين اختلالات، كين فيه الفلوس، مثلا الأدوية في المصحات خاصها تباع بثمان المستشفى، (le prix hospitalier) اللي تيكون رخيص جدا، وإذا به كيتباع دابا في المصحات اللي تيمشي ملي تيحسبو عليه، ماشي جميع المصحات، بعض المصحات تينحسب عليه بحال اللي شراه من (la pharmacie)، يعني المصحات تيدي في الربح أكثر من الصيدلي ولهذا الصيدلي غير يسد، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، أشرت لواحد النقطة مهمة هو القانون ديال فتح رأس المال، هي القانون 31.13 اللي صوتنا عليه جميع، هذا القانون أولا تيركز على نقطة مهمة جدا اللي (l'arrêté) خرج والمرسوم خرج، اللي ابدينا الاجتماعات، لأن هاذ الشي غينوض شوية الصداغ غير تبتوجد من الناحية البيداغوجية، وليني غادي نمشيو في هذا الاتجاه، هذا ماشي خوف، وليني تنوجدو الناس.

أشنو هو هاذ الإتجاه، هاذ القانون جاب واحد النقطة مهمة، هو في مكان مقروء وباين فالدخلة دالمصحة، في الدخلة يكون فيه جميع الأئمة مكتوبة، وواضحة إما في (cabinet) وإما.. هذه مسائل تحتاج واحد التوجيه بيداغوجي، واحنا غادين مع المصحات، مع الإخوان الأطباء تدريجيا باش نطبقو هاذ الشي. شكرًا السيد المستشار المحترم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد الرحمان البريسي:

شكرًا معالي الوزير.

السادة الوزراء،

إخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

مما لا شك فيه، معالي الوزير، هو أنه العمل جبار وفتحتمو واحد الجبهات كبيرة واحنا معكم وتعرفو بأن العمل كبير جدا، وكذلك خدمتمو في مسائل الأدوية.

ولكن السيد الوزير، في الحقيقة هاذ المسألة ديال التسعيرة، هي تيكونو بعض الناس ما بين الوفاة وما بين الحياة وهذا ما تبقاش عندو، ما بقاش عندو الوقت فين يقلب على مصحات آخرين، بالخصوص أن المصحات

تدريجيا في إطار واحد السياسة دوائية.

ولكن هذا لا يبرر الغياب، وقتتها، لأن الطبيب ماشي بائع ديال الأدوية هو تينصح تيعطي (les conseils)، (la santé publique) كلها تيديرها، راه 30 مليون مغربي تيدوزوا في (les pharmacies) ديال (les 12.000 pharmacies)، 30 مليون نسمة تندوز في جميع الصيدليات في الشهر. شكرًا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد الوزير.

وننتقل إلى آخر سؤال في قطاع الصحة وهو السؤال الخامس، وموضوعه "أسعار العلاج بالمصحات الخاصة". والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرًا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر العلاج بالمصحات الخاصة جد مكلف، بحيث يعتبر السرير الطبي ببلادنا الأعلى في دول شمال إفريقيا. كما أن الخدمات المقدمة للمرضى لا تتلاءم والتسعيرة المفروضة عليها، ويعزى ذلك إلى غياب المراقبة وعدم اعتماد تعريفية موحدة للخدمات الصحية بها.

علما أن هناك تمركز لهذه المصحات في بعض الجهات بعينها، مما يفرض على المرضى وذوهم مصاريف إضافية للتنقل نحو المدن الكبرى للعلاج، ماشي غير التنقل وإنما المبيت وواحد العدد ديال المسائل.

وفي هذا السياق وفي ظل الإصلاح التشريعي الذي أشرفت عليه الحكومة والمثلة في فتح رأس مال المصحات أمام الخواص من غير الأطباء، نسألكم السيد الوزير المحترم عن إستراتيجيتكم لتصحيح هذا الوضع؟ شكرًا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

#### السيد وزير الصحة:

شكرًا السيد المستشار المحترم.

أولا، الأئمة في المصحات كين 2 دالأنواع، المصحات اللي داخلية في الانتفاقية المرجعية ديال تحديد الأئمة، اللي توقعت في 2006، كين أئمة مضبوطة.

<sup>1</sup> Assurance Maladie Obligatoire

المتخين، راه اللي عندنا (la preuve) راه ما تنفلتوش، راه اللي فرط يكرط.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا له على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير السكنى وسياسة المدينة، والسؤال الأول موضوعه "دعم المشاريع العقارية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

في السنوات الأخيرة دخل قطاع العقار في المغرب في وضعية صعبة وحالات ارتداد، إذ تشير مختلف التقارير إلى حالة الجمود التي يعيشها، وقد أشار تقرير بنك المغرب إلى تراجع مواد البناء وخاصة الإسمنت بشكل مستمر منذ سنة 2012، إذ وصل إلى قرابة أقل من 15% في ظرف سنتين، مع تراجع قروض الأبنك للمواطنين الراغبين في الحصول على قرض، فضلا عن ارتفاع العرض بشكل واضح في مقابل تراجع الطلب. ما هي، في هذا السياق، السيد الوزير، التدابير المتخذة لإعادة الروح لهذا القطاع؟

وكذلك ما هي التشجيعات التي بمقدورها تحفيز المعشدين العقاريين من أجل تقديم منتج يلبي حاجيات المستفيدين؟  
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أرجو من السادة المكلفين بالصوتيات باش يزيدوا شوية في الصوت، لأن السيد المستشار استمعنا له بصعوبة.  
الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد.

السيد محمد نبيل بنعبد الله وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

أريد أن أذكر فقط بأن قطاع العقار هو القطاع الإنتاجي الذي استفاد من أكبر التشجيعات وأكثر التشجيعات خلال 15 سنة الأخيرة، لا على مستوى التحفيزات الجبائية ولا على مستوى التحفيزات بالعقار المسلم من قبل الدولة بأسعار مخفضة جدا.

كلهم متواجدين فواحد المركز اللي هو الدار البيضاء، الرباط اللي معروف، وبالتالي يتحكم على الناس اللي جاين من مناطق آنية وبعيدة، يتحكم عليهم أنهم يتعرضو لواحد الطريقة والابتزاز اللي ما تتلقتش بنا كمغاربة، واللي خاصنا كلنا نتعاونو معك و باش أننا نحدو من هاذ الإشكاليات.

كذلك تتعرضو على الناس اللي عندهم (la mutuelle) تتعرضو على "RAMED<sup>2</sup>"، "RAMED" غير مقبول فهاذ المصحات الخاصة، وكنوليو حتى ذوك الأطباء اللي تيزاولو العمل ديالهم في المصحات اللي هما ديال الدولة كنوليو تتلقاؤهم هما، نفس الأطباء اللي تيعودوا يقولوا للإخوان تتلاقوا في المصحة الفلانية، لأنه راه خاصو يدير لو العملية تما، وبالتالي تتعرضو للابتزاز يوميا وتتعرضوا المرضى ديالنا للابتزاز يوميا.

السيد الوزير،

عرفنا فيك بأنه بكل صراحة، ماشي تنلوحو (les fleurs) عليك، وإنما فتحتي جهات كبيرة، هاذ المسألة ديال الصحة ديال المواطنين هي مسألة مهمة جدا، وما يمكنش أن نخليو هاذ الأمراض أو المرضى ديالنا أنهم يتعرضوا لهذا الابتزاز هذا، وبالخصوص الناس اللي جاين من مناطق آنية، واحنا نتعرفوا الطببة كلهم تيجلسو يومين في المستشفيات العادية وهاذ الشي راه في راسك، السيد الوزير، وراك عارف المناطق كلها من فكيك للراشيدية ورزازات تتغير إلى كلميم، هذيك الجهة كلها، هاذوك الطببة تيجلسو يومين ويطلعو للمصحات الخاصة، وبالتالي تيولي المواطن دائما هو اللي تيخلص هاذ الضريبة الكبيرة، وما يمكنش نبقاو نتفرجو على هاذ الناس.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

لا أنا بعجالة، أنا ما غاديشاي، أنا مغانتفتش تماما مع السيد المستشار المحترم.

غير نوكد واحد النقطة، إلى جات على خاطرك، هاذ الشي اللي قلت حالات كاينة، ولكن لا بد ما نشهدو ونكونو منصفين، جل الموارد البشرية، الأطباء كلهم، لأن لو كان ما كانوش كلهم يعني نزهاء شرفاء، وتيخدموا وتيبيعوا بلادهم وتيبيعوا المرضى ديالهم وتيعطيوا، الطيب تيجي يداوي تدير ليه الجبس تيعطيه.

وليني كاين هاذ الفئة لي قلتها، ماشي ما كايناش، ما غاديشاي نكرو عاود ثاني تقولو راه كلشي مزيان، كل شي تيتباوس، كل شي تيتعاق، لا، عندنا حتى احنا هاذ الشي، وليني هذوك احنا لهم بالمرصاد، معكم، مع جميع

<sup>2</sup> Régime d'Assistance Médicale

مشاوش لهذا البرنامج ديال السكن المتوسط، يعني برنامج فاشل، هذا لا يعني بأننا غنوقفو، كيف قلت، ما ابغيناش فرضو التحفيزات نقولو جبائية، ولكن كين طرق أخرى ديال التحفيز اللي خصنا ندرسوها يمكن جميع.

مثلا، السيد الوزير أن تصاميم التهيئة اليوم، هي واحد المسألة إستراتيجية بالنسبة للمتعش العقاري، كنعرف بأن واحد العدد ديال المدن في المغرب ما عندهاش، وذيك اللي عندها وخرجوا، خرج ما هو هذا كاش بلا ما نقول ليك طنجة راك عارف أش واقع؟ الناس عندهم أراضي اليوم صدقو فيها حدائق مع من غيخضرو هاذ الناس هاذو؟

هاذ الناس دبا القطاع ديالكم ألسيد الوزير تقدرولو أقفي فيه أتما، فيه التعمير، فيه الداخلية، فيه الجماعات المحلية مع من غيخضرو هاذ الناس؟ إذن ابغينا تصميمات التهيئة وابغينا إعادة النظر فذيك اللي خرجات وما خرجاتش مقادة.

من جهة أخرى، كين كيف قلت السكن المتوسط، خصنا نلقاو ليه حل السيد الوزير، لأنه الناس تيمشيو للسكن الاقتصادي والسكن الاجتماعي وتيديوه للفئات اللي ما محتجها، كين اللي تيشري جوج ديال المحلات تيشري 3 وتيلاقيم، يعني إلى ما لقبناش شي حل باش يمكن هاذ (programme) تا هو تيمشي راه كارثة.

كذلك، السيد الوزير واحد البرنامج وقانون مهم اللي صوتنا عليه مجموعين اللي قدمته، هو القانون ديال البيع في طور البناء، قانون إستراتيجي قانون 107.12 الإشكالية دبالو حتى هو اليوم ما خدماتش، هاد القانون أشنو هو الأهمية دبالو؟

هو تيسهل الاقتناء ديال السكني للناس اللي بيغيوا يشرىوا، لأنه تخلص بالأقساط وتيشجع الما قول اللي تيمكنهم بواحد التمويل بواحد الفائدة قليلة.

اليوم هذا البرنامج واقف علاش؟ واقف على الأبنك لأن هما الطرف الثالث السيد الوزير راك تكلمت عليهم، الأبنك اليوم مازال ما عرفوش كيفاش يتعاملوا ما هاذيك شهادة ضمانات إنهاء الأشغال، اللي هي ولا بد منها باش ييداو يتكاتبوا قدام (notaires)، يعني هذا القانون كله اللي دار وخدمنا عليه باش نحفزه راه هو واقف لأنه ما عرفناش كيفاش نقولوا راه الأبناء معنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ولكن بغينا منكم السيد الوزير أنكم تتدخلو وتلقاوا كيفاش نحلوا هاذ الإشكالية باش يمكن للمقاولين المتعشين يخدمو بهاذ القانون.

شكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وبالطبع السيد الوزير استنفذ كل وقته في الإجابة على السؤال، لذلك ننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه "إعادة هيكلة المراكز القروية".

بالطبع، في فترة ما عشنا واحد الصحوة، واحد القفزة هائلة على مستوى قطاع العقار، مما جعل على أننا استطعنا في المجال ديال السكن الاجتماعي على وجه الخصوص أننا نلبيو الطلب اللي كان طلب مرتفع جدا، وقلصنا من العجز السكني ويمكن لي نقول ليكم أنه فقط من 2010 لداها نحن الآن سلمنا تقريبا واحد 300 ألف شقة وسنصل إلى 500 ألف من هنا لنهاية السنة المقبلة أقصى تقدير، بمعنى أنه هناك تراجع ديال الطلب على هذا المستوى، ماشي لأن الفئات الشعبية غير موجودة لأن بعض هذه الفئات لا تتوفر على الدخل الكافي من أجل أنها تاخذ هاذ العقار أو هاذ السكن الاجتماعي.

الآن مع ذلك نحن نبحت عن إجراءات إضافية دون اللجوء إلى التحفيز الجبائي، درنا السكن الموجه للفئات الوسطى، هاذ السكن درناه وصادقتيو عليه هنا ب 7200 درهم للمتر المربع باش يمشيو يمشو به، أقول بأنهم ما مشاوش لأنه مقيش التحفيزات الجبائية وبالتالي ما مشاوش، ولكن راه أسائلكم كذلك بالنسبة للمنظمة العتيدة التي تمثلونها والتي من داخلها تقول لا يمكن أن نستمر في إعفاءات جبائية لقطاع دون إعفاءات جبائية لقطاعات أخرى.

فبالتالي نحن نوجد في وضعية اللي من الصعب أن نستمر على هذا الأساس، لكن مع ذلك نبحت عن صيغ جديدة من أجل دعم هاذ القطاع هذا، علاش؟ لأنه هو اللي كيجر الاقتصاد الوطني، هو اللي كيشغل اليوم ما يناهز المليون منصب شغل، وبالتالي هو اللي كيلعب الدور ديال الدفع والقاطرة على مستوى الاقتصاد الوطني إلى يومنا هذا رغم المجهودات المبذولة في الصناعة وغير الصناعة، يظل قطاع العقار هو المحرك الأساس ولذلك يتعين أن نجتهد أكثر على هذا المستوى، مع القطاع البنكي والقطاع البنكي راه التشجيعات اللي دار كذلك الآن بالنسبة لنسب الفائدة اللي تراجعنا بشكل كبير مقارنة فقط مع هاذي عامين ولا 3 سنين، فاعتقد أنه هاذ الأمر هذا يتعين كذلك أن يعي الجميع بأنه في فترة ما كانت نسب الربح مرتفعة، اليوم يتعين أن الإنسان يقنع باللي جاب الله.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد يوسف محي:

شكرا السيد الوزير، كنشروك على العرض دياك القيم، ويعني راك لخصتيه، واحنا راه قانعين، ولكن مع ذلك راه خاص تحفيزات السيد الوزير لأنك قلتي بأنه قطاع قاطرة ديال التشغيل، وإلى المتعشين متمشيوش لواحد البرنامج لأن ذاك البرنامج فعلا ما فيش الربح، ما تيمكنش لواحد المستثمر يمشي لشي حاجة فيها الخسارة، وباش نقول ليك راه هاذ الشي راه واقع، راه حتى من "العرمان" اللي هي مؤسسة ديالكم ألسيد الوزير راه ما

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة فليفضل.

المستشار السيد عبد الإله المهاجري:

بسم الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، تعيش العديد من المراكز القروية بالمملكة أوضاعا متردية ومزرية على مستويات متعددة، سواء من حيث تردى الشبكة الطرقية أو ضعف الخدمات الصحية أو سائر الخدمات الأخرى، إلا أن ما يهمني في هاذ السؤال هو النسيج العمراني بهذه المراكز التي أصبح مترديا بفعل عوامل الزمان وضعف اهتمام الحكومة به، خصوصا على مستوى الترميم والصيانة بحيث أصبحت أغلب البنايات آيلة للسقوط وتهدد أرواح المواطنين وممتلكاتهم.

في هذا الإطار نساألكم السيد الوزير عما قمتم وما ستقومون به من أجل تأهيل النسيج العمراني بهذه المراكز؟  
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

فقط السيد المستشار، شكرا على سؤالكم، بإيجاز شديد، العالم القروي لم يستفيد في أي فترة حكومية قبل هذه الحكومة من برامج من وزارة السكنى ومن وزارات أخرى، نتكلم على وزارة السكنى التي نتعرف لها، ما يناهز 300 ديال الجماعات القروية التي استفادت من برامج مباشرة من قبل الوزارة.

ما نهضروش على اللي داز، نهضرو فقط أننا غدا غادي نمشي لبني ملال عنوق مع الجهة ديال بني ملال - خنيفرة اتفاقية ديال 500 مليون درهم من أجل العناية بالمراكز القروية فقط، دون المراكز الحضرية التي ستستفيد بمواصلة البرامج الأخرى اللي موجودة، ونفس الاتفاقية درتها مع الشرق، ونفس الاتفاقية درتها مع درعة-تافيلالت، وأنا الآن هذا الصباح كنت في اتصال مع رئيس جهة الدار البيضاء-سطات ومستعد أنني نوق على نفس الاتفاقيات قبل نهاية هذا الانتداب من أجل العناية آنذاك بكل المراكز القروية في المغرب حسب حاجياتها وحسب ما يمكن أن تقدمه من برامج ناجعة وقادرة على الرقي بهذه المراكز.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله المهاجري:

شكرا السيد الوزير.

غير هاذ الأرقام اللي قلت لنا 300 جماعة وهذا، احنا في جهمنا ما عندنا حتى شي جماعة استفادت من هذا، جهة مراكش-آسفي حتى شي جماعة ما فراسنا ولو، بالعكس عندنا احنا اتفاقية شراكة مازال ما لقت القبول، إنما السيد الوزير الكتاب تبتقرا من العنوان ديلو وما تنقصدش الكتاب ديالكم ديال الرمز ديالكم السيد الوزير، أي كتاب هذا راه مثل، فمن خلال التسمية اللي معطية للوزارة ديالكم راه هي وزارة التعمير وسياسة المدينة، وأتما بالفعل عاطيين الأهمية غير المدن بالخصوص المدن الكبرى ما شي جميع المدن، غير المدن الكبرى هي اللي معطية الأهمية.

والي تنلاحظو في هاذ السنوات الأخيرة واحد الفرق شاسع نتخرجو بين المدن الكبرى والمراكز القروية اللي في النواحي ديالها، انك تتخرج من مدينة تتخرج عليها، كمثلى مدينة مراكش تتخرج تبعد بواحد 20 دقيقة ولا 30 دقيقة بسيارتك، تتلقى مراكز قروية في الحقيقة بعيدة كل البعد، لا .. مكين لا بنية تحتية، لا إنارة، لا..

فعلى سبيل المثال في الطريق الوطنية 212 كايته مجاط ومزوضة، الطريق الوطنية 9 سيد المختار، لمروضية، ما فيهم والو.

وهاذ المراكز ما كتتوفر على أبسط الشروط لاستقبال العالم القروي. ونهضرو، السيد الوزير، هاذ المراكز القروية، حتى الأسواق الأسبوعية ديالها، ما عرفات تغيير من زمن الاستقلال، ما عرفات وكل شي كيعرف بأن الأسواق الأسبوعية ديال هاذ المراكز هي المنتفس الوحيد ديال هاذ الساكنة، هي (le weekend) دياهم كيف كنعولوا احنا، وهاذ الأسواق راه ما كتتوفر على حتى شي حاجة.

لهذا السيد الوزير، كنعطبو منكم باش هاذ الأسواق وهذا تتوفر على أبسط المرافق ديال...

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

فقط، للقول بأنه هناك عشرات المدن المتوسطة، نعطيك أمثلة، واش تحناوت مدينة كبيرة؟ تنغير مدينة كبيرة؟ أنيف مدينة كبيرة؟ عطيه، قولها لو نتا، قلها لو.

والزمامرة مدينة كبيرة؟ وعدد، وسول الإخوان اللي عندك هنا، واش

غير أن عدد الدور الآيلة للسقوط هو في تزايد مستمر يوماً بعد يوم، وقد كشفت الإحصائيات الأخيرة عن حوالي 43 ألف سكن آيل للسقوط. لذا نساءلكم السيد الوزير المحترم عن المعايير المعتمدة في دعم الدور الآيلة للسقوط؟  
وشكراً لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

**السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:**

شكراً السيد المستشار.

بسرعة، المعايير المعتمدة هي بالضبط المعايير التي تكلمت عليها بالنسبة للعناية بالمدن، بالقرى، بالأحياء الناقصة التجهيز. احنا أمام 43 ألف كما قاتم، هذا إحصاء تدار في 2012. اليوم، استطنعنا نعالجوا، ماشي نعالجوا، نؤطروا باتفاقيات واحد 10 آلاف في مدن مختلفة.

نعلم بأن الإشكالية كبيرة وكبيرة جداً.

كذلك الشأن، نحتاج إلى من يحمل هذه الملفات على مستوى محلي، نحتاج إلى مواكبنا من قبل المستوى المحلي، ثم نحتاج إلى قانون جديد، لأن التدخل صعب في الآيل للسقوط.

دوزنا هاذ القانون الجديد، نحتاج إلى آلية جديدة، وكالة مختصة في الأمر، دوزنا هاذ الوكالة، كمنتظرو النشر في الجريدة الرسمية باش نؤسسو الوكالة ونعطيو واحد الدفعة أقوى للآيل للسقوط.

ولكن، ما نناقشكمش، الآيل للسقوط مشكل ما غيتبش، اللي ماشي آيل للسقوط اليوم آيل للسقوط غدا، لأن هناك تقادم ديال البنائات خاصة في الأنسجة العتيقة.

لذلك، هذا مشكل صعب وصعب جداً، لأنه يمكن نديرو إحصاء، الإحصاء اللي درنا في 2012 أكيد أنه لم يأخذ بعين الاعتبار، منذ ذلك الحين الشتاء، الصيف، الشمس، إلى غير ذلك، فهناك تآكل ديال البنائات وهناك واحد العدد ديال البنائات اللي تتحول إلى آيلة للسقوط.

لذلك، هذا الأمر سيستمر، علماً بأن ما كاينش غير هاذ الآيل للسقوط، كاين الآيل للسقوط اللي مجاور للمدن كذلك، لأن ذاك الشي ما تنباش حسب القواعد المعمول بها، وهذا كذلك من المشاكل، إذا كانت نحن نعلم أن هناك نقص على هذا المستوى، لكن من الصعب جداً أن نتحكم في الإشكالية بشكل نهائي نظراً للحاجيات أو للإمكانيات اللي كنتوفرو عليها اليوم.

الحسابات اللي دايرين، اليوم هاذ 43.000 كستطلب 7 دالمليار ديال الدرهم للتدخل اليوم، إذا أردنا أن نتدخل من أجل القضاء على هاذ

السارة مدينة كبيرة؟

هاذو كلهم، عاد المراكز القروية.

الآن، بغيت نوجه لك واحد الرسالة مباشرة، الإخوان دياك هنا حاضرين، رافعين ملفاتهم، مثل ما هو الشأن بالنسبة لفرق أخرى من الأغلبية ومن المعارضة.

معروف على وزارة السكنى، أنها اشتغلت مع الجميع، جيب ملف ديال أي جماعة نشتغل معك، نجيو احنا من الرباط وبقى نشير بالأقاليم وبالجهات وتقول هنا غنخدم، وهنا ما غنخدمش، ما يمكنش.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:**

اعطاني المجلس البلدي ديال شيشاوة، شيشاوة من المدن اللي اشتغلنا معها، فيها برنامج أول وبرنامج ثاني، وهناك مطالبة ببرنامج ثالث، ومرحبا.

ولكن، شيشاوة من المدن التي استفادت، ماشي من المدن التي لم تستفد.

فبالتالي، مرحبا، مرحبا، شوف، مزوضة، لمزوضية، غير ذلك من الأقاليم ديال شيشاوة، مرحبا.

غير جيبو الملفات، وحملوهم ودافعوا عليهم، ومرحبا.

مرحبا، جيبوهم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الثالث وموضوعه "المعايير المعتمدة في دعم الدور الآيلة للسقوط".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

**المستشار السيد الحسين العبادي:**

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات،

أمام تفاقم المخاطر التي أصبحت تشكلها ظاهرة البنائات الآيلة للسقوط والتدهور المهول للأنسجة العتيقة، نص قانون مالية سنة 2016 على إنشاء وكالة وطنية للتجديد الحضري وإعادة تأهيل المباني المهتدة بالسقوط.

كما صادق البرلمان على مشروع قانون يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري.

ثم الأمر الثالث هو أنه: ألم يكن الوقت لاعتماد بطاقة "RAMED" كآلية لمنح الدعم للمستفيدين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

غير إذا سمحيتو، هذه المعايير موجودة، لأن المشكل اللي عندنا هو أنه كايين هناك واحد النوع ديال التشكيك، كيفاش كنتعاملو، واضحة كيفاش كنتعاملو.

اليوم وجدنا المدخل، ويمكن نقول لكم بأن النجاح اللي عرفناه منذ 2013 في البرنامج ديال فاس، النجاح اللي عرفناه في البرنامج ديال فاس، لأننا غيرنا المقاربة، غيرنا الطريقة ديال التعامل، غيرنا الإمكانيات التي وفرنا إلى ذلك، وابدينا كنجحو الآن، المعايير واضحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

والسؤال الرابع موضوعه "ضرورة إعادة هيكلة الأحياء السكنية الناقصة التجهيز والتأهيل الحضري".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أهدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، موضوع هاذ السؤال يتعلق بإعادة هيكلة الأحياء الحضرية السكنية ناقصة التجهيز وتأهيلها، وذلك بتحسين ظروف ساكنة الأسر المعوزة، وكذلك من خلال إنجاز التجهيزات الأساسية اللازمة لتحسين الطابع المعماري والفضاءات الحضرية.

لذا نساألكم، السيد الوزير، عن ما هي الخطوات التي قطعتها وزارتك في هاذ الباب وفاء لما التزمت به؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار.

43.000 دون ما تبقى، ما عندناش 7 دالمليار ديال الدرهم، أعترف لكم بذلك في ميزانية وزارة السكنى، عندنا ميزانية متواضعة ديال 2 دالمليار في السنة في الصندوق ديال التضامن للسكن، كتحاربو بها مدن الصفيح، كنديرو بها إعادة الهيكلة، كنديرو بها سياسة المدينة وكنديرو بها الآيل للسقوط كذلك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

فعلا، السيد الوزير، نحن نعرف أيضا معكم بأن هذا القانون الذي صودق عليه وأيضا إحداث الوكالة هو سيخرجنا من مجموعة من الاختلالات القانونية التي كانت موجودة سابقا.

لكن اليوم، السيد الوزير، نقرون بأن هاذ الإمكانيات المالية بالوزارة باش تغطي هاذ الحاجيات التي هي موجودة غير ممكنة، ولكن أليس هناك مدخل آخر لمعالجة الموضوع؟

نحن قبل سنوات منذ الاستقلال ونحن نعالج مشكل دور الصفيح، جات برامج متعددة، لكن الأمر استمر، لماذا؟ لأمر بسيط هو أن هاذ الموضوع أصبح مدخلا للربح.

لكن اليوم سؤالنا، السيد الوزير، هو تركز حول المعايير، لأن إذا ما وضعناش معايير لدعم الدور الآيلة للسقوط، في الحقيقة غادي نبقاو مستمرين وغادي يبقى الموضوع مستمر، خصوصا تكلمتو، السيد الوزير، على أن الأنسجة القديمة فعلا كانت موجودة، ولكن اليوم عندنا أنسجة جديدة، ويمكن الأمر يتفاقم في ظل عدم احترام ضوابط البناء، التي هي معروفة وتقع في الليل والنهار وتحت أعين كل المتدخلين.

لكن اليوم، السيد الوزير، احنا نقولو بأن توضع معايير، أو ليس من الضروري أننا اليوم في علاقتنا مع المتدخلين أننا يكون عندنا مقاربة شمولية، وتكون مبنية في علاقتنا فيه تتبع هاذ الدعم الذي نمحه للجاعات يكون متتبع، وعندنا آليات للتتبع ديالو، أين وقع؟

أو هل تعلمون، السيد الوزير، أن بعض من استفادوا من هاذ الدعم الذي لم يُمنح بالمعايير أنهم استفادوا من الدعم وانتقلوا ليحصلوا على دور الصفيح في أماكن أخرى، وبالتالي غادي يولي الكلفة ديال الوزارة أنها كلفة مالية كبيرة.

والهجرة ثورة من الثورات، لأنه انتقل من واقع إلى واقع، كيفما كان الأمر.

عندما نتحدث عن السكن الناقص، أنا تنقصد المحلات اللي كاينين في المدن الحضرية، ونحيك على مدينة مراكش، نحيك على منطقة النخيل اللي فيها دواوير، اللي عندهم 50 عام 40 عام، 30 عام. إذن واحد الهجرة فواحد التاريخ، وبقات قاعدين فديك الظروف ينتظرون حلا، هذا هو الملمس ديالنا فقط.

احنا نتطلبوا بوضوح، هاذ المنطقة هاذي، حتى هي يوصلها هاذ المجهود الكبير اللي تدار، حتى هما يوصلهم حقهم، حتى هما يكون عندهم هاذ الموضوع، لأنه فعلا هاذ الناس تيتسناو وتيترجاو واحد النهار حتى هما يتدججوا ويكون عندهم الحق بحالهم بحال غيرهم، وخصوصا حيث تيكون تيشوفوا الإنجازات الكبيرة اللي كتدار في مناطق أخرى وتيحسوا بواحد الحيف، وهذا هو اللي تيخليهم أنهم تيحسوا بواحد النوع ديال التظلم. لذلك، من موقعنا كبرلمانيين، هذا هو الدور ديالنا أننا نبلغو للحكومة وكذلك نلغوا الانتباه إلى هذه المواضيع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في حدود ثواني معدودة.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

وغيرسرة، باش نقول أنني أتفق مع السيد المستشار. هذه منطقة اللي معروفة القيمة ديالها، وبالتالي نجد فيها في وسط منها دواوير صفيحية، وهذا الأمر يتعين أن تكون هناك مبادرة محلية، أنا مستعد أن نساهم فيها من أجل أننا ذوك الناس نحيدوهم من تما ونسكنهم في ظروف لائقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا له على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير العدل والحريات، والسؤال الأول حول "ظاهرة زواج القاصرات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نجاة كير:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد فقط أن أقول لكم بأنه البرامج ديال إعادة الهيكلة، هي البرامج اللي استفدتا ربما الأكثر من التمويل ديال الوزارة، منذ 2002 حتى لدا، مع دفعة قوية في إطار هذه الولاية الحكومية، 500 اتفاقية اللي همت مليون و100 ألف أسرة، ودخلناهم كلهم في النسيج الحضري ودخلناهم الطرقات والتطهير، وعبدنا الطرقات ودخلناهم الإنارة العمومية ودخلناهم الماء والكهرباء بشكل رسمي ماشي مسروق، ودخلناهم التجهيزات، بمعنى المدرسة، ودخلناهم التجهيزات الصحية، وغير ذلك، ودجناهم في النسيج الحضري.

أقول لكم سيدي المستشار المحترم، لو ما درناش هاذ الشيء، لو 2011 تحول إلى شيء آخر في المغرب، وهاذ الشيء كيقول لك على 2011، ما كنتكلمش على راسي فهاذ الحكومة، كنتكلم على كل ما تم القيام به منذ ذلك الحين إلى الآن وواصلناه، هذا من البرامج الذي جاءت إفريقيا لتستفيد منه الأسبوع الماضي، لأنهم عارفين آس دار المغرب على هاذ المستوى، عارفين آس دار المغرب على هاذ المستوى وواصل.

الآن هذا لا يعني أن ما كاينش أحياء أخرى، لأن باقي الهجرة القروية مستمرة، وطالما أن هناك هجرة قروية سنستمر في اجترار هذه المواضيع، لكن تنشأ أحياء، نعالج الأحياء، عندما نعالج الأحياء هناك نوع من النداء، الدولة براسها لما كتعالجش، أشنوا كتعالج؟ كتعالج السري، غير القانوني، اللي تبنى بشكل عشوائي، بالرشوة، بتواطؤات المختلفة. عندما تقوم بذلك هاذك اللي ساكن في القرى كيقول بما أنه الدولة دارت هاذ الشيء لصحابنا قبل منا غادي ديرو لنا كذلك.

وهذا هو واحد الحلقة اللي احنا موجودين فيها، وهاذ الأمر سيستمر إلى أن نجد الصيغ للتحكم في هذه الهجرة القروية من خلال توفير أراضي في المحيط ديال المدن باش ما يبقاوش هذوك أصحاب يشرطوا ب (la craie) وبالجير، ذوك المجزئين السريين الذين يستفيدون بالرشوة وبالتواطؤات من أموال طائفة، باش نسدو عليهم الطريق وباش نتمكنو أننا عوض ما نخليو السكن يتم بهذه الطريقة ونجيو نعالجو من بعد، نعالجو بشكل قبلي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبوح:

شكرا السيد الوزير المحترم.

يستحيل أنه نختلف معكم، السيد الوزير، فيما قلته، هذا واقع يمكن دراسته ويمكن الإطلاع عليه، هاذ الواقع عندو صيرورة، أسبابه ومسبباته نعرفها ويعرفها الجميع، وفهمت سؤالكم خصوصا عندما ربطته بالهجرة، الهجرة فعلا هاذي ديناميكية.

غادي يخلوا الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر، وأيضا الرفع من مستوى وعي المواطنين، طالما ما مشيناش للعمق، راه احنا الآن غنتكلمو وقولي اللي بغيتي ونقول أنا اللي بغيت، ولكن تأكدي بأنه لن يتغير في هذا العام أي شيء، ما لم ننفذ إلى عمق الأمور. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشارة السيدة نجاة كير:**

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة طرحنا هذا السؤال هو ما يقللش من الجهود ديا لكم أو لا، ومتفقين معكم بأنه الموضوع أو المشكل تعدى كونه مشكل قانوني أو قضائي، بل هو مشكل واقع مجتمعي تحمته العادات والتقاليد ومكانة الذكر والأنثى، بالإضافة إلى الفقر وعدم الاستقرار الأسري والأمان، إلى غير ذلك.

لكن، نعتبر للحكومة مسؤولية ثابتة، ليس في المشكل وإنما في إيجاد حلول ملائمة ومناسبة لمعالجة هذا الواقع المخجل، مع التغلب على العادات المترسخة لدى سكان بعض القرى بتوفير، ما نعرف، أعتقد برامج التوعية والتثقيف، عن طريق محاربة الأمية، باش حتى احنا نفسرو على الأقل نوصلو للعالم القروي، وخصوصا لأن هاذ الظاهرة منتشرة بشكل كبير في العالم القروي، نفسرو لهم ما مدى خطورة هاذ الزواج على القاصرات.

أضف إلى هذا، أننا مثلا بالنسبة أنه عايشنا هاذ الحالات بالنسبة لنا كأستاذة ديال التعليم الإعدادي، كنا كندخلو في بداية السنة كنعقلو عدد ديال الإناث في النهاية كنعقلو العدد قل، كنتساءلو، كنعقلو بأن العدد ديال هاذ الإناث علاش لأنهم تزوجوا، ويا ريت هاذ الزواج كان كينجح، ما كينجحش لأن ما كيتعداش 3 أشهر أو شهرين وكيفشل وكيم الطلاق أو إلى غير ذلك، علاش؟ لأننا أشنو كزوجو، أحنا ما كنعشوفوش من المنظور ديال بالنسبة لنا ما بغيناش نحمو المسؤولية لبعضياتنا، وإنما ما بغيناش نبقاو واقفين كلنا مجموعين موقف ديال اللي كينفرج، بغينا أننا كلنا نشوفو مثلا نتجاوبو، علاش؟

لأن عندنا احنا كزوجو قاصر، هي طفلة، واش هاذ الطفلة مؤهلة بدنيا باش أنها تحمل أعباء الحمل، الولادة، الرضاعة ورعاية أطفال؟ هل هي مؤهلة فكريا وثقافيا لأن تكون عمودا فقريا لأسرة؟

أضف إلى هذا أن عندنا إحصائيات كتأكد بأنه، بصح أنه القضاة مازال كيرخصوا، وكقول بأن وازدياد حالات زواج القاصرات غير من 2004 مثلا كنعقلو بأن عندنا 18 ألف حالة.

في الوقت الذي كنا ننتظر من مدونة الأسرة التي شكلت لحظة مفصلية في تحديث الأسرة المغربية أن تضع حدا لظاهرة زواج القاصرات، نسجل مع كامل الأسف استمرار منطلق التسامح والتعامل المرن مع هذه الظاهرة، فقبول أغلب الطلبات هو ما يشجع على استمرار هذه الممارسات خصوصا في العام القروي، إضافة إلى غياب معايير محددة لمنح الإذن بزواج القاصرات.

وعليه، نستفسركم، السيد الوزير، ما الذي قامت به الحكومة لمحاربة هذه الظاهرة؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد المصطفى الرميد وزير العدل والحريات:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

أن تتزوج فتاة قاصر، فهذه ظاهرة اجتماعية لا أحد يمكن أن يعبر عن سعادته بها، لكنها ظاهرة اجتماعية وأقول معقدة، وإذا أردت أن تعرفي حجم تعقيدها فأسألني زملائك من مستشارين ومستشارات ستجدين أنه يمكن تكون هناك أجوبة مختلفة من مستشار إلى مستشار، من مواطن إلى مواطن.

لما تتزوج واحد الفتاة قاصر فلأنها تعيش في أسرة تعاني من الهشاشة، تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية، لأنه تطبق عليها واحد القانون مصادق عليه البرلمان، لأن واحد القاضي تبحم بهذا القانون.

وزير العدل والحكومة هي بمعنى من المعاني أجنبية عن الموضوع، وإلى بغيتو نقول لكم الحقيقة راه ما كاينش شي قانون غادي يمكن يحد من هاذ الظاهرة، لأن هاذ الظاهرة إلى مشى حتى تدخل القضاء وقال ب"لا" لطلب زواج، أنا أتساءل واش غادي تلقاوا هاذوك الآباء ديال هاذوك الولاد وهاذيك البنت غادي يقولوا دائما لكون القضاء قال لا، فنحن نقول لا، ونضع حدا لهذا الزواج.

أم إنهم سوف يكرسون ظاهرة أخطر مما يمكن أن تشتكي منه السيدة المستشارة وهو ذاك الإذن، وهو أن نصبح يعني في زواج بدون إذن وخارج القانون مع ما يترتب عنه من أولاد، وجيبي ليا أنت الحل.

لذلك، قلت وأقول، لما كان هاذ الموضوع كيتناقش في المرحلة السابقة بمجلس المستشارين بناء على واحد المقترح قانون جات به إحدى الفرق البرلمانية.

قلت وأقول لكم هذا الموضوع ما غيحلوا لا قانون، ما غيحلوا لا قضاء،



إذن إلى مشينا وشفنا حجم القضايا الاجتماعية في المحاكم غادي نلقاو بأنه في المحاكم الكبرى، غير الدار البيضاء اللي فيها بالفعل قسم اجتاعي، كما هو معروف، بل فيها محكمة اجتماعية أقول، فيها محكمة اجتماعية، غير الدار البيضاء تنلقاو بين 3000-4000 قضية في كل محكمة، بين 3000 و4000 وغادي نقول حتى 5000 على أقصى تقدير، ما يمكنش نؤسس لها محكمة، لماذا؟ لأنه إلى درنا محكمة خاصكم نحاسبونا، لأن هذه موارد ديال الدولة، وهاذ الموارد ينبغي الحرص على ترشيدها وعدم إنشاء محاكم مجرد أن هناك واحد الموضوع اللي وله أهميته وهو الموضوع الاجتاعي.

لأنه أيضا ما مطرووحش علينا فقط من يقول ويطلبنا بمحاكم اجتماعية، راه كين اللي تطلبنا حتى بمحاكم رياضية، كين اللي تطلبنا بأمور. ولذلك في المقاربة الجديدة اللي اعتمدناها في مشروع قانون التنظيم القضائي المعروض على مجلس النواب، عندنا المحاكم المتخصصة في المادة التجارية غادي تبقى، كذلك المحاكم الإدارية غادي تبقى، وعندنا الأقسام الإدارية، لم .. الأقسام التجارية في الحالات اللي ما تيكونش عندنا واحد الحجم من النشاط يعني القضائي الخاص. إذن نفس الأمر بالنسبة للقضاء الاجتاعي، مادام ما عندناش حجم من مستوى الدار البيضاء أو قريب منه، فنحن نعتمد الآن ما يسمى بالغرف وهي غرف متخصصة، وتستطيع أن تقوم بواجبها على الوجه المطلوب. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نشكركم على الجواب السيد الوزير.

إلا أنه بالنسبة لي أنا التدخل ديالي غادي يكون ماشي تعقيب بقدر ما هو إضافات وتوضيحات اللي لابد من الإدلاء بها، خصوصا وأن دور القضاء كان ولا يزال يهدف إلى تحقيق العدالة بين الأفراد من جهة وبين الأفراد والمؤسسات من جهة ثانية.

إننا في الإتحاد المغربي للشغل نعتبر أن من أهم وظائف ومحام القضاء الاجتاعي هو توفير حماية قانونية للأجراء من جميع أشكال التعسف وإضافه في حل نزاعات الشغل الجماعية، والتي تعتبر من أصعب وأخطر وأكثر النزاعات التي يعرفها عالم الشغل.

السيد الوزير،

والتي للأسف لا يمكن للآليات والأجهزة المتوفرة حاليا حلها، والتي تنتهي في غالبية الأحيان إن لم تقل في جلها بالفشل من طرف النزاع في

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة في إطار الرد على التعقيب للسيد الوزير في حدود ما تبقى له من وقت.

#### السيد وزير العدل والحريات:

أؤكد بأن نسبة زواج القاصر هي في تراجع وليس في ازدياد، وبالطبع لدي كافة المعطيات التي تؤكد ذلك، في 2011 كانت عندنا 39.031 حالة، هبطت في 2012 ل 34.166، وطلعات بنسبة 2.85 إلى ما مقداره 35.152 سنة 2013، هبطت سنة 2014 إلى 33.489.

إذن من 2011 كنا 39031، 2014 احنا في 33489، إلى قلت ليا الحكومة أش دارت؟

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا على المعطيات التي قدمتها لنا.

والسؤال الثاني موضوعه "مآل إحداث محاكم متخصصة في القضايا الاجتماعية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

#### المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كنا ولازلنا نطالب في الإتحاد المغربي للشغل بإحداث قضاء اجتاعي مختص وتمكينه من الوسائل والإمكانيات الضرورية للبت في القضايا المعروضة عليه وفي آجال قريبة ومعقولة.

لنا نساألكم السيد الوزير عن مآل إحداث محاكم مختصة في القضايا الاجتماعية؟

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

#### السيد وزير العدل والحريات:

السيدة المستشارة المحترمة،

إحداث المحاكم كيفما كان نوعها سواء كانت محاكم ابتدائية، سواء كانت محاكم استئناف سواء، كانت محاكم متخصصة، إنما يتأسس على معطيات، وهاذ المعطيات أهمها هو حجم النشاط القضائي.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

للأسف أنه في حدود 3 دقائق.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه "تطبيق العقوبات البديلة".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم

السؤال.

**المستشار السيد عبد السلام البار:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، في إطار أو في خضم الثورة القضائية والتشريعات

والاهتمام الذي توليه الحكومة إلى جسم القضاء ومعالجته وفق التصور

الجديد، ألا ترون أنه أصبح من الضروري إيجاد حل للاكتظاظ داخل

السجون بسن قانون العقوبة البديلة، وما لها من امتيازات؟ نظرا لأن

الاكتظاظ داخل السجون له عواقب وخيمة، وربما لن تبقى العقوبة هو

الحل، بقدر ما نزيد في الإجماع كلما ولج الجاني هذه المؤسسة السجنية،

إذن ما رأيكم أو هل تفكر الحكومة في سن عقوبة بديلة؟

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير العدل والحريات:**

الحكومة تشاطر السيد رئيس الفريق قلقه وقلقلنا جميعا بشأن تضخم

عدد المعتقلين وما يعانیه وتعاينيه الدولة أيضا، وتعاينيه أيضا المؤسسة

السجنية من مشاكل.

إذا كان السؤال هو: ما هي جهودنا في إيجاد ما هو بديل للاعتقال

الاحتياطي؟

أقول بأن ماشي فقط بذلنا مجهودات لإيجاد بدائل للعقوبات، عندنا

الاعتقال الاحتياطي عندنا ليه بدائل، كايته في مشروع قانون المسطرة

الجنائية، وعندنا العقوبات عندنا لها بدائل في القانون الجنائي.

أنا أقول لكم يمكن لكم الإطلاع على النسخة التي وزعت على الحكومة

هذا الأسبوع المتعلقة بمشروع القانون الجنائي، مشروع قانون المسطرة

الجنائية سيوزع - فيما أعتقد - في الأسبوع المقبل، وستلاحظون أنه

بالنسبة للاعتقال الاحتياطي في المسطرة الجنائية عندنا بدائل، ما كينش

فقط المراقبة القضائية والكفالة اللي هي حاجة اللي هي كانت - تقولو -

موجودة، ولكن، عندنا أهم حاجة، وهي حمل سوار إلكتروني، وعدم مغادرة

قُطر معين، هذا بالنسبة للبديل عن الاعتقال الاحتياطي، واللي غادي

حليها أو يكون على حساب مصلحة الأجير، الحلقة الأضعف.

وهنا غادي نرجع للعدد اللي ذكرته، السيد الوزير، هناك العدد لأن

العمال أو الأجراء لما تمشيو للمسطرة القضائية كيتواجمو بعدة عراقيل،

الشيء اللي يجعل أن الكثير منهم ما تيلجأش لهاذ القضاء الاجتماعي، لأنه

في غالبية الأحيان لا ينصف أو لا يسمع إلى مشاكلهم.

وأمام حجم الملفات التي تم نزاعات الشغل والضغط الكبير الذي تعرفه

الحاكم العادية ويطء المساطر المعمول بها، وكذا الصعوبات التي تطال تنفيذ

الأحكام القضائية التي يكون فيها الأجير أول المتضررين، وكذلك غياب

الفعالية المطلوبة في النزاعات الشغلية، وأمام الاستعجالية التي يتطلبها هذا

النوع من القضايا التي ترهن مئات، بل آلاف الأسر في مختلف مواقع العمل

يومية في القطاع الخاص، حيث الطرد التعسفي والتسريح الجماعي للعاملات

والعمال، أضحي ممارسة يومية والأمثلة كثيرة.

فمثلا الذي يقع أو وقع في مدينة طنجة على سبيل المثال، الطرد الجماعي

الذي تعرض له عمال شركة (Med Paper) مباشرة بعد تأسيس مكتبهم

النقابي المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، والذي نعتبره ضربا

للحق النقابي المكفول دستوريا، التسريح الجماعي الذي طال عمال شركة

(APM<sup>3</sup>) بالميناء المتوسطي، ملف "مغرب ستيل" الذي أحيل على

القضاء والذي يهيم 620 عاملة وعامل مما يهدد المن والاستقرار الجماعي.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على المعلومات التي قدمتها.

والكلمة للسيد الوزير فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير العدل والحريات:**

شكرا وأنا بدوري أنه بسؤالكم وبحرصكم السيدة المستشارة على أن

يتمتع الأجراء بقضاء فعال ومنصف.

ولكن، أؤكد لك أنه بخلاف ما تفضلت به، حينما قلتي أنه في الغالب لا

ينصف الأجراء، أنا أقول لك بحكم أنني كنت محامي وكنت كنتشغل على

هذه المادة بكثافة، وأقول لكم أنه في الغالب يُنصف العمال، لأن مدونة

الشغل، صراحة، هي في الأساس قائمة على أساس إنصاف العمال، نظرا

لأنه مثلا في حالة الطرد، مثلا، وهي حالة اللي هي مطروحة بزاف،

فكيعود واجب الإثبات على رب العمل بأن العامل يعني غادر العمل

طوعيا.

إذن تم قلب عبء الإثبات تماما، وهذا اختيار على كل حال، وأنا

أقول لك بأننا حريصين على إنصاف العمال وأرباب العمل، لأن العدالة لا

تشتغل في اتجاه واحد وإنما تشتغل في...

<sup>3</sup> APM Terminals Tangier

الله الموفق السيد الوزير، وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، إذا كان التعقيب ضروريا، ففي أقل من عشر ثوان.

#### السيد وزير العدل والحريات:

أقول للسيد المستشار المحترم بدائل العقوبات ستكون، ولكن تأكدوا أنه "ما كل ما يتناه المرء يدركه، تجري الرياح بما لا تشتهي السفن".

للأسف، الجرائم كثيرة، والأمر يتعلق أيضا، تقتضي أحيانا اتخاذ قرار سيئ اللي هو اسميتو، قرار الاعتقال.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأشكره على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وموضوعه "تأهيل الجامعات في مجال التحولات التكنولوجية على مستوى التجهيز والتكوين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

#### المستشارة السيدة مينة عفان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

في إطار التطورات التكنولوجية الحديثة والمتجددة التي يعرفها مجال وثقافة المعلومات، أضحت الجامعة المغربية وكل مؤسسات التعليم العالي مطالبة بمواكبة هذه التحولات المتسارعة على كافة الأصعدة لتحديث المناهج التعليمية المعتمدة وتأهيل برامجها.

لنا نسائلكم السيد الوزير: ما هي التدابير المتخذة لتطوير عمل الجامعة المغربية في مجال ثقافة المعلومات، وكذلك البحث العلمي لجلعها في مصاف الجامعات الدولية المتقدمة؟

وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

يخلق واحد البديل اللي واقعي ومهم.

بالنسبة لبدايل السجن، فهناك العمل من أجل المنفعة العامة، عندنا الغرامة اليومية، عندنا تقييد بعض الحقوق، فرض تدابير رقابية أو علاجية، عندنا الخضوع للعلاج، راه كاين هاذ الشيء، وهاذ الشيء غادي يجي، إن شاء الله، لكم، وغادي تطوروه بما تروونه ملائما وبما يتلاءم مع أحدث التشريعات.

ولكن أقول واحد الكلمة تكون واضحة، أيان أن نطن بأن هاذ البدائل، سواء كانت بدائل الاعتقال الاحتياطي أو بدائل العقوبات، ستحل مشكل الاكتظاظ داخل السجون.

أقول لا. الذي يجل ذلك هو سياسات، مرة أخرى، عمومية وتربوية تقلل من الجريمة التي تؤدي إلى الاعتقال، لأنه إلا كان هناك واحد المجرم خطير، راه ما غتمشيش تعطيه هاذ البدائل، لأنه سيبقى خارج السجن، وسيرتكب أيضا جرائم أخطر، وبالتالي من مسؤولية المحكمة أن تقرر ما هو ملائم للمجتمع، وما هو ملائم للمجتمع في كثير من الأحيان يكون السجن، يكون أحيانا السجن، ولكن ليس دائما، ليس دائما.

وعلى كل حال، هاذ الشيء راه غيجي عندهم، وأتم ستقولون كلمتكم، ونحن معكم.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الوزير.

أنا تنقول: "ربي السجن أحب إلي"، هاذ الآية القرآنية لقول الله الكريم العزيز الجبار أنها كلمة لها دلالتها، وأنا أقول: "ربي أبعدا من السجن"، نظرا لتكاليفه الباهظة ولعواقبه الوخيمة على المجتمع.

فصحيح، راه كل ما اجهدنا سوف لن نوقف الجريمة، السيد الوزير، ولكن أملنا، أمل المغاربة كافة، بأن نحد من الاعتقال الاحتياطي، نظرا لأن نصف المجرمين أو المتابعين اليوم راهم كلهم في الاعتقال الاحتياطي.

الآن، المؤتمرات الدولية كلها تحت دول العالم على الحد أو إيجاد عقوبة بديلة، نظرا للتكاليف ديالها، نظرا لأن حتى السجن في حد ذاته لم يكن عقوبة بقدر ما أنه تربية، هذا إلى دخلنا في علم الاجتماع، ودخلنا في النفسية أن السجن لم يكن عقوبة بقدر ما أنها تربية. فهناك أساليب كثيرة يمكننا نسونها، وليس هذا بعزيز على حكومتنا التي تعج بمفكرين في مختلف المجالات، خاصة في مجال القضاء.

فأملي كبير أن نكون أو أن نفتدي بالدول المتقدمة التي جعلت من العقوبة البديلة عقوبة زجرية للحد من الاكتظاظ.

المؤسسات التعليمية، خاصة التعليم العالي وخاصة منهم الشعب العلمية، هاذو ناس من ذوي الدخل المحدود، السيد الوزير.

خاصنا نجتهدو أكثر حتى (tablette) اللي ديتيوها رهن إشارتهم، حتى الصيب ديال (le wifi) راه هاذو الشي ما كافيش، تيصنا مساهمة الدولة باش تزيد تشجع البحث العلمي وتشجع أبناء الفقراء للتصويل.

هذا لا يعني أن ما كاينش تشجيع باش ما تبقاش تقول لي: "وقول باز"، فأنا كنتقول "باز"، أسيدي، على المجهودات، غير أنها تبقى غير كافية.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

#### السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا.

أنت راك كنتجي عندي للمكتب عارف أشنو كاين. الآن نعطيكم خبر، راه ربما أعطيتو لكم، راه اكتشفنا في المغرب "بكتيريا" حتى هي من "آيت عطا"، لأن من جهة مرزوكة، الناموس ما يمكنش يقرب 20 سنتيم من النسيج، وهاذو النسيج كيتوجد الآن ببلجيكيا، اللي لبسو 20 سنتيمتر ما يمكنش يقرب لو الناموس. هذا البحث ديال المغرب، أعباد الله، هي اللي تحل مشكل "زيكا" وغيرو المشاكل اللي في إفريقيا والبرازيل.

الناس ديالكم خدامين، المقاولات جاية تستثمر في البلاد، الجودة كاينة، غير المشكل خاصني نوسع الجودة للطلبة كلهم، عندي الجودة في المدارس التكنولوجية، عندي الجودة في مدارس كلية الطب، عندي الجودة في المهندسين، الآن خاصني نمشيو لكلية العلوم، كلية الآداب وكلية الحقوق حتى هي نوفر ليا الشروط، ولكن هاذو الشي - كما قلت لكم - 332 ألف طالب اليوم عندو منحة، كانت 182 ألف، كانت 700 مليون، ولت 2 ديال المليار، أعباد الله.

احنا كنوجدو الموارد، ولكن لي صبيت.. واش غير وزارة التعليم، ولاوا تيقولو واش غير التعليم اللي كاين؟ راه الوزارات كلها بغت، ولكن خاص المنتخبين يعاونوا، ما يمكنش المنتخبين ما يتحملوش المسؤولية معنا، هاذو أولاد المنتخبين، أولاد القبائل دياهم، أولاد المدن دياهم، وما يمكنش ما يدعموش الجامعة.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي، وموضوعه "هجرة الكفاءات الوطنية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، لتقديم

شوف، احنا كنخدمو بالمال المجتمع، عتشفو الجامعات في أوروبا واش غتلقاو فيها (le wifi) بالصيب المرتفع في المحيط كولو ديال الجامعة، الآن الوثيرة ديال ما بقاش عندنا بديل إلا تأهيل الجامعة المغربية تكون قاطرة ديال الاقتصاد الوطني.

أنا نعطيكم مثال: مراكش حيدوا لها السياحة آش غادي يبقو؟ أكادير حيدوا لها السياحة؟ المدن فاس باش عايشين؟ لأن الجامعة ما مكوناش الأطر اللي تجلب الاستثمارات، وهاذو العدد اللي كنكونو ما بقاش كافي.

إذن تأهيل الجامعة غير المجالات العلمية 23 مليون درهم.

الآن الجامعات كلها يكون فيها (le wifi haut débit)، الدروس تكون في الإنترنت، هاذو الشي معطي ماشي خيار، إلى بغينا البلاد نتقدم خاص الجامعة، إذن تنقلو للجهات خاصكم كذلك تدعموا الجهات، مشيت لفرنسا غير ناحية "تولوز" ذاك الشي اللي كتعطي الجهة للجامعة أكثر من ذاك الشي اللي كتعطيه الدولة، لأن كيعرفوا الجهة، أصحاب الجهة كيعرفوا بلي إذا تمشت الجامعة دياهم غادي يكون نمو في الجهة، الآن كنتجي عند المنتخبين تيحسب لك 2 ريال 3 ريال، بغاوا ينمو الجامعات تنمو البلاد، ماشي غير الدولة فقط، خاص المنتخبين كذلك يتعاونوا مع الجامعة، الموارد محتاجين للموارد، هاذو الموارد اللي كندفعو عمرها ما كانت، وليني ما كافياش، لأن خاصنا نبنو في كل جهات المغرب.

إذن هذا المعطي احنا كناهلو الجامعة المغربية، ولكن الوثيرة باش كناهلوها الغرب كيشي ب 100 في الساعة، احنا كمشيو ب 60، إذن الهوة كتتوسع، إذن خاصنا نتعاونو في هاذو الشي.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الوزير.

كنظن أن انفعالكم كيعبر لي أو كيعبر للمشاهدين والإخوة المستشارين في هاذو القاعة، انفعالكم والقوة الاندفاعية باش كنجابونا، كنعرفو أنكم عندكم واحد الغيرة، سيما وأتم رجل الميدان.

غير أن الإصلاحات التي نراها اليوم، السيد الوزير، صحيح هي إصلاحات مشجعة، لكننا كغاربة، كطموح، لابد وأن نسعى إلى ما هو أكثر، حتى لا نكون من الناس الذين يخسون الأمور أو الاجتهادات.

نحن نؤكد ونقر أن هناك اجتهاد، هناك تحفيز للطلبة، هناك امتيازات، يمكننا أن نتابع الدروس عن بعد، يمكننا ويمكننا أن نلج المحتمرات بطريقة سهلة ونشارك ونساهم في إجراء العمليات، هذا شيء محمود.

غير أننا شعب فقير، وغالبا الناس أو الطلبة الذين يلجون إلى

حتى الهند، بشكون؟ المغاربة اللي عندنا تمايا، المغربي تيبقى مغربي دائما. راه غني وجاي كيجي تيقول لك: أش نعطي لبلادي؟ إذن ردوا البال، ماشي كلشي خاص يبقى حدايا هنا، خاص يكونوا في المختبرات، ميريكان، ويدي الطلبة ديالي تما، يتدربوا ويجي، خاص المغربي اللي برا يكون بحال (la batterie)، تيتشارجا تما ويجي يخوي عندي في الجامعة ديالي، هذا هو اللي خاصي نخدم معه، ماشي أجبوها هنايا. ها هو جا هنا أشنسو غنعتيه؟ راه هذا واخذ كإستراتيجية ديال نستفدو منهم، دروك عندي ناس في اليابان، عندي ناس في.. كلهم تيعملوا مع المغاربة مع الجامعات المغربية، إيوا قولوا باز.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

#### السيد السيد عابد شكيل:

السيد الوزير، باز، ولكن راك واجبتي على راسك، يعني هاذ الكفاءات ها هيايا ما عندك ما تعطياها، أنت تهضر بأنك ما تعطياها، ولكن هاذ الكفاءات مزيان، واحد الطرف يكون تيعمل في دول أخرى، ولكن الطرف يكون هنا داخل البلاد، حتى بلادنا محتاج بأنه تخرج منها هاذيك الأشياء اللي بغيها احنايا تصيفطوها لدول أخرى، ماشي نجيبوها احنايا من دول أخرى، كل.. أنت لو كنت، السيد الوزير، وها أنتيا دابا مالك ما مشيتيش تخدم في الخارج؟ مالك هنايا؟ لأنك تفضل تخدم في بلادك.

حتى هذوك الناس اللي هما مضطرين باش جالسين برا، هذوك اللي تتقول راك تتعاون معهم هما مضطرين باش جالسين، للسيد الوزير، برا، ما كرهوش باش يجيوا يعيشوا في الوطن دياهم، ويعيشوا في بلادهم.

لنا تيخص، السيد الوزير، نحاولو بجميع الوسائل ديالنا باش نخلقو ما يمكن يحتاجوه هاذ الناس باش يعملوه هنا في بلادهم، ويبادروا في بلادهم، واللي غادي يخرجوه غادي يخرجو في بلادهم، وغادي يمكن لنا احنايا نبيعوه للأسواق الأخرى اللي هي بجانبنا وهي بحاجة إلينا، ماشي نبقاو احنايا تنجيبو من برا، السيد الوزير.

أنت اعترفت، تتقول بأنه ما عندي ما ندير بهم هنا، ولكن هيايا لا تسألش، السيد الوزير، يمكن أنت تيجاملوك، ولكن برا، وعندنا في الأحزاب السياسية تيقول لك: احنا ما كرهناش نجيو نعملو في بلادنا، وإلى بغيتهم نجيبهم لك، السيد الوزير. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السؤال.

#### السيد السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة.. أنا معك دائما.

السيد الوزير،

تشكل ظاهرة هجرة الأدمغة أبرز التحديات المستقبلية لدول الجنوب الراجبة في اللحاق بركب التقدم والتطور، والأدهى في ذلك أن القطاعات التي يمسهها هذا الزيف هي القطاعات الحساسة التي يعرف المغرب فيها مشاكل كبيرة، كقطاع الصحة والتعليم والسكنى، لذا تحتاج بلادنا في حالات كثيرة إلى استيراد الخبراء الأجانب بعقود باهظة لإنجاز الدراسات والأبحاث في مختلف المجالات.

نسألكم، السيد الوزير:

هل تتوفر الحكومة على إستراتيجية واضحة المعالم لوقف زيف استنزاف الكفاءات الوطنية؟

ما هو موقع العلمي وتشجيع الكفاءات في سياستكم التعليمية؟

كيف تواصمون إستراتيجية الإغراء والامتيازات التي تقدمها بعض الدول لاستقطاب هذه الكفاءات؟

ومتى سيتم إعادة الاعتبار لنخب ومثقفي هذا الوطن ومنحهم وضعهم الاعتباري وتحسين مستوى دخلهم؟  
والسلام عليكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

هاذ السؤال كان خاص يتحط هاذي خمس سنين، أيام زمان، أما دروك هاذ السؤال ما بقاش ذي جدوى.

تقول لكم، الآن غير من 2013 ل 2014 عدد أيام الخبرات ديال المغاربة اللي برا تزداد بأكثر من 100%، احنا الآن حاطين مغربي خدام في ميريكان، عندو مانضة في ميريكان، كنستقبلوه، ممكن يبقى من أسبوع حتى ل 6 أشهر، 22 ألف درهم للشهر، هاذ الشي ما كانش، احنا دايرين ميزانية لهاذ الشي، والمغاربة راه ما كيرقش المغربي، راه في ميريكان وتيجي عندنا كيقول لنا أشنسو؟ باغي نعاون بلادي، هاذ التخصصات كلها اللي فتحناها، التراب النادرة مثلا (les terres rares) باش فتحناها؟ بالتعاون مع هاذ المغاربة.

في هاذ (l'appel à projets) اللي عملنا في الفوسفاط 29 دولة شاركت معنا من جنوب إفريقيا، الولايات المتحدة، كندا، دول أوروبية

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

فين هاذ الأحزاب؟ كين شي أحزاب؟ أنا عارفهم هاذو. شوف ما توصينيش ملي يقول لك آش نعطيهم خدامين في مختبرات، في مختبرات اللي ما عنديش، خاصو يمشي يتعلم تما. واش هذا حرفتنا؟ راه احنا عارفين، راه احنا خدامين مع هاذ الناس.

إذن تنقول لك: البحث العلمي يتعاونو معنا في البحث العلمي، تيديوا لنا الطلبة اللي تيسويوا الدكتوراه تيمشي عندو المختبر تما باش يدخل ذاك المختبر تما.

راه إستراتيجية، واش فرنسيين دروك بقاوا غير في فرنسا؟ سبليون بقاوا غير في سبليون؟ راهم في الدول في العالم كلو، راهم في اليابان راهم في ميريكان.

قل لي ما تنتجش ما يكفي، خاصني نكثر من هاذ النوع من.. كلية الطب الآن أشنو كنتوا قاتم؟ مثلا في 2012 كانو 5 دالكليات الطب، في هاذ العهد تزدت 5 أخرى مضوبة، أكادير، العدد ديال الأساتذة ضاعناه بجوج، العدد ديال المقاعد زايد 100%، احنا تنبو نتوجو وعندنا الامتياز (la bourse) ديال الامتياز، عندنا الآن التعاقد مع الكليات باش.. ما نعرف واش اقتنع هذا ولا والو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الوزير المحترم.

واصافي، هو راه قال لك باز، راه قال لك باز.

شكرا، السيد الوزير، على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة وموضوعه "تعميم الكهرباء القروية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك جميلي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

السيد الوزير،

بالرغم من الجهود التي بذلتها لنا الحكومة، خصوصا في قطاع الطاقة والمعادن لتعميم الكهرباء على المجال القروي، حيث بلغت نسبة هاذ التغطية في حدود 95% إلا أن هناك بعض المناطق بعض الدواوير لازالت تنتظر أن تشملها وأن تصلها هذه التغطية.

فماذا أتم فاعلون؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعامرة وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

أولا، بغيت غير نعاود نذكر لأن هذا واحد السؤال يطرح بشكل مستمر، أن ما تحقق في بلادنا شيء مهم جدا لأن الآن تنتكلمو على تقريبا تغطية ديال 99.18%، هاذ الجهد هذا هو واحد الجهد اللي تدار على مدى 20 سنة، وهذا تيبين أنه فعلا بلادنا أخذت فيه واحد المسار جيد، وحتى بالمقارنة مع ما هو موجود في دول أخرى.

المشكل هو أننا مللي وصلنا لهاذ النسبة ما تبقى هو سيكون صعبا، لأنه مرتبط بواحد الوضع اللي وزارة الطاقة والمعادن ليست مسؤولة عنه لأنه مرتبط بالشتات اللي تتعرفو البوادي المغربية.

ولكن مع ذلك، الآن اللي عندنا مبرمج:

- 355 دوار توجد قيد الإنجاز في إطار صفقات؛

- 38 دوار مدرجة في إطار صفقات توجد قيد التوقيع؛

- 113 دوار مدرجة في إطار طلبات عروض أثمان توجد حاليا قيد

التقييم التقني والمالي؛

- و 45 دوار مدرجة في إطار طلبات عروض أثمان في طور

الإعلان؛

- و 725 دوار مدرجة في إطار اتفاقيات تمت المصادقة عليها من

طرف المديرية العامة للجاعات المحلية أو توجد قيد المصادقة من

طرف هذه المديرية.

وعندنا دواوير مبرمجة للتجهيز بالألواح الشمسية، فيها تقريبا 940 دوار

تابعة ل 246 جماعة ترابية، وتمهم 106.000 نسمة، وتيتألف كل نظام

شمسي منزلي من ألواح تبلغ الطاقة ديالها 290 واط، قادرة على شحن

بطاريتين بطاقة تكفي لمدة أربعة أيام، وسيتم توزيع ثلاجة وثمانية مصباح

موفرة للطاقة على كل منزل مستفيد، وهذا المشروع يهدف إلى تخفيف

العبء على الساكنة المستهدفة، لأنه احنا تنتكلمو على واحد 30 درهم

لشهر الواحد طيلة فترة الضمانة والخدمة المحددة في 10 سنوات، هاذ الشي

غيوصلنا لواحد النسبة ديال 99.72% وهي نسبة عالية جدا.

بطبيعة الحال، هناك بعض المناطق فيها إشكالات، وأنا أعيد ما أقوله

دائما، بعض المناطق اللي فيها إشكالات اللي مرتبطة بالمكتب الوطني

لل كهرباء والماء الصالح للشرب أنا مستعد نستمع لها، لكن هناك أطراف

أخرى في الموضوع، وأنت تعلم ذلك السيد المستشار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تنشكروكم على الجواب ديالكم والتوضيحات ديالكم.

في البداية كنهو بالمجهودات اللي كتبندلها الحكومة لتعميم الكهرباء على القرى والدواوير المتبقية.

السيد الوزير،

لقد اقتريم من كسب الرهان ديال التعميم، اتخذتم واحد المجموعة ديال القرارات شجاعة وجريئة اللي كنتعلق بالمكتب الوطني للماء والكهرباء، اللي كان على حافة الإفلاس وتحملتوا المسؤولية ديالكم، وكنتم فعلا رجال دولة، بحيث أنكم أقدمتم المكتب الوطني للماء والكهرباء اللي كان ربما حتى المجال الحضري ما غاديش نلقاو فيه الكهرباء.

اليوم هاذ الإنقاذ ديال المكتب الوطني للماء والكهرباء غادي يمكنا فعلا باش نستثمر في المجال القروي وباش نعممو الكهرباء على الدواوير المتبقية. القرار الثاني هو التحرير ديال الأسعار ديال المحروقات، هاذ القرار كذلك الجريء مكن الدولة باش توفر واحد العدد ديال الأموال، الملايير ديال الدراهم واللي واحد الجزء منو مشي للصندوق ديال التنمية القروية، واللي واحد الجزء منو غادي يمشي للكهربة ديال الدواوير.

إذن، احنا يمكن نقول كسبنا الرهان ديال التعميم بفضل هاذ الإجراءات الشجاعة والقوية، كذلك التوجه ديالكم نحو الطاقات المتجددة، بحيث أنكم استثمرتوا أموال كثيرة جدا في هاذ الاتجاه، وبالتالي هذا غادي يعطينا باش نحققو هاذ الرهان.

بقي، السيد الوزير، بعض الإشكالات اللي شرتوا لها واللي كنتعلق - يمكن نعتبروها معيقات - واللي كنتعلق بالمشاكل ديال الربط بسبب بعض المشاكل ديال البناء في المجال القروي أو بسبب التعقد ديال المساطر، كذلك بعض المرات كيكون الضعف ديال الصيانة تيتسبب في الإنقطاعات المتكررة، وكذلك استثناء بعض المنازل اللي كتقولوا بعض الدواوير كتكون مشتتة ويصعب الوصول إليها.

احنا كمتناو باش هاذ المشاكل تتعالج باش، إن شاء الله، نكسبو هاذ الرهان ديال التعميم ديال الكهرباء على جميع الدواوير والقرى المتبقية. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس،

أنا نتثن الكلام ديال السيد المستشار، هو في الحقيقة من غير المكتب الوطني، كون ما كانتش عندنا هاذ المؤسسة الإستراتيجية اللي غنحافظو عليها واللي - كما تفضلت - أقدمتها الحكومة من الإشكالات ديالها، ما كانش ممكن نوصلو لهاذ المستوى ديال التعميم، لكن أنا بغيت غير نأكد راه ما تبقى سنعممه بإذن الله.

دبا غير خاص واحد المجموعة دالإشكالات تتحل، لأن كين عندنا بعض المنازل اللي الكلفة ديال الربط ديالها مبالغ كبيرة جدا قد تصل إلى 500 أو 600 ألف درهم، فلهدا خاص يتلقى واحد التوليفة مناسبة باش يولي التعميم، إن شاء الله، 100% بالنسبة للملكة المغربية كلها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه "مال مشروع القانون الأساسي لموظفي المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

منذ إنشاء المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية سنة 1986 لازال موظفو المركز يسيرون بنظام مؤقت، في غياب قانون أساسي خاص  
٣٣٥

أمام هذا الوضع الغير الطبيعي، نسائلكم، السيد الوزير، مرة أخرى عن مال مشروع القانون الأساسي لموظفي هذا المركز؟. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين.

للأسف المعطى الجديد هو اليوم تم الإتصال بالمكتب النقابي ديال الكوفدرالية الديمقراطية للشغل داخل المركز، وتم إخبارهم بأن وزارة المالية لم تعد ترغب في إخراج هذا النظام الأساسي للوجود، بذريعة أن المكتب المعني راسل الوزارة وبجال إلى ما باغينش هذا النظام.

في الحقيقة المكتب راسل الوزارة لأن كين واحد التعتيم حول اللمسات الأخيرة ديال هاذ المشروع، يتم الكلام - فعلا كما قال السيد الوزير - واحد المجموعة ديال الفئات غادي تخضع للأنظمة الأساسية المشتركة بين الوزارات، وخاصة المهندسين والباحثين حاملي الدكتوراه، ولكن باقي الفئات غادي تضرر فعلا وهي الفئة العريضة، غادي تضرر فعلا، خصوصا أن من بعد ما داروا (une simulation) الإخوان في المركز لقوا بأن غادي تكون فعلا هاذ الناس اللي غادي يحتفظوا بالنظام الحالي، بعد واحد المجموعة ديال السنوات غيتم الإجهاز على واحد المجموعة ديال المكتسبات دياهم، خصوصا فيما يخص الترقية وباقي المكتسبات، وفي نفس الوقت الناس الجدد غادي يتم توظيفهم في إطار الأنظمة الأساسية المشتركة بين الوزارات.

إذن كين هذا المعطى هذا ما عرفناش، واش فعلا تم تجميد هذا المشروع؟

ثانيا، من كلام السيد الوزير ما عرفناش بالضبط بالنسبة للفئات الأخرى ما كنتكموش على المهندسين وحاملي الدكتوراه، بالنسبة للفئات الأخرى كين واحد الشوية ديال الضباية، ما فهمناش، من يرغب 6 شهور.. في الحقيقة كطلبو المزيد من الإيضاحات، لأن فعلا الموضوع غير مفهوم. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

#### السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

هو، السيد المستشارة، ما كين لا تعتميم لا حتى شي حاجة، أنا كنت واضحاً، قلت بأننا تنوضعو اللمسات الأخيرة باش نلقوا الحل، دبا أنا هاذ الإشكالية ديال النقابات وهناك الشي أنا مبعيتش ندخل فيه، كل نقابة مسؤولة على ذاك الشي اللي تدير، تراسل ما تراسلش هناك الشي شغلها. أنا قلت بأننا سنجد حلا، راه احنا، السيدة المستشارة، تنتكممو على نظام اللي بقى 30 سنة، واش بغينا نخلوه ولا ما بغينا نخلوه؟ هاذو 260 موظف احنا بغينا نخلو لهم المشكل لأن كين كيف عندهم.

الآن التعبيرات التي تستعمل كانت خارج السياق ديالها، ما كين حتى شي واحد غيضيع في هاذ النظام، كين دكاترة غادي تتحسن لهم الوضعية، كين مهندسين غادي تحسن لهم الوضعية، كين باقي المستخدمين غادي

عطفا على السؤال اللي كنت جاوبت عليه هاذي أسبوعين بالضبط من طرف أحد الفرق المحترمة، قلت بأننا بصدد وضع اللمسات الأخيرة على واحد الاتفاق اللي غيحل هاذ الإشكال.

ما ننساوش بأننا تنتكممو على نظام أساسي الذي عمر 30 سنة، وهاذ الحكومة في 2012 هي اللي حركت الملف، وأنا عندما تكلمت قلت بإذن الله غنخلوه.

أشنو اللي كين؟ الاتفاق يهدف إلى ماذا؟

أولا إدماج مستخدمي المركز الحاصلين على شهادة الدكتوراه في النظام الأساسي للباحثين، وهاذو غادي يستافدوا، وهاذو العدد دياهم 46 غيستافدو تقريبا من أجور شهرية تتراوح بين 14600 درهم و25200 درهم، ومن بعد إعادة الترتيب دياهم غتكون عندهم زيادة شهرية تقريبا ما بين 1300 درهم و5900 درهم؛

إدماج المستخدمين الحاصلين على دبلوم مهندس تطبيق أو دبلوم مهندس ديال الدولة بشأن النظام الأساسي الخاص ببيأة المهندسين، وهاذو العدد دياهم 22، والزيادة غادي تكون ما بين 2000 درهم و7000 درهم من بعد ما يترتبوا في هاذ النظام، وإدماج باقي المستخدمين بطلب منهم في باقي الهيئات المشتركة بين الوزارات، سواء كانوا متصرفين، تقنيين، محررين، مساعدين تقنيين، إداريين.. إلى غير ذلك، على أن يستمر المستخدمون الذي لم يتم إدماجهم بإحدى الهيئات المشار إليها خاضعين لمتعضيات النظام الأساسي المعمول به حاليا، والمحافظة على هذا النظام الداخلي المؤقت حتى نهايته بالنسبة للفئات التي لا ترغب في الالتحاق بنظام الوظيفة العمومية، وذلك لمدة 6 أشهر بعد دخوله حيز التطبيق وتغطية الفرق ديال الراتب للموظفين الذين قد تعرف رواتبهم تراجعاً بعد إدماجهم في النظام الجديد.

والتوظيفات التي ستم مستقبلا ستم وفق هذا النظام الجديد.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على هذا الجواب.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الحقيقة، فعلا تمت الإجابة على هذا السؤال منذ 3 أسابيع تقريبا في معرض جواب السيد الوزير على سؤال إحدى الزميلات المستشارات، ولكن قال لنا آنذاك السيد الوزير بأن الموضوع فعلا قيد الدراسة في وزارة المالية وهو في بعني اللمسات الأخيرة، (les dernières étapes)، ولكن



الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

**السيد أنيس برو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:**  
شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال اللي مهم جدا واللي جا كذلك في وقتو.

كتعرفوا بأن المشاكل ديال.. المشاكل ماشي فقط المشاكل، المشاكل والانتظارات كذلك والطموحات ديال المغاربة في الخارج والرغبة ديالهم كذلك متنوعة، وتوجدوها في قطاعات مختلف.

الوزارة ديال الجالية الدور ديالها هو التنسيق، هو التحريك، هو اللي تيجمل الصوت ديال المغاربة في الخارج لهاذ القطاعات كلها، هاذ الشي علاش تدارت واحد اللجنة وزارية اللي فيها عدد من القطاعات، اللي الدور الأساسي ديالها أنه فيها تنحطو المشاكل اللي كاينين وأشنو تنتظرو؟ والدور ديال كل واحد والمسؤولية ديال كل واحد، وآليات التتبع والالتزامات ديال كل قطاع قطاع، هاذ اللجنة هي اللي خلتنا أنه نديرو الديمومة ملي يجيوا المغاربة في الخارج، هاذ اللجنة هي اللي خلتنا تنفرع على اللجن متعددة عندنا لجنة خاصة مع وزارة العدل، لأن عدد المشاكل ديال المغاربة مع وزارة العدل، من تم تفرعت كذلك لجنة تقنية مع وزارة الداخلية، مع الخارجية، مع المحافظة العقارية، وبالتالي تنحاولو لكي نتبع نقطة بنقطة، فين وصلنا، ولندق الناوقس ديال الخطر الحوايج اللي ما رصينا فيهم، ما يتعلق بالاستثمار، ما يتعلق بالتحويلات، ما يتعلق بالأطفال ديالهم، بالشباب ديالهم، بالمستقبل ديالهم.

واش نجحنا 100%؟ نقول لك لا، واش نجحنا وصلنا للمستوى ديال الطموح ديالنا؟ نقول لك لا، لأن الطموح ديالنا أكبر من ذاك الشي اللي وصلنا لو، ولكن اللي يمكن لنا نقول لك راه حركنا تحركت الآليات، واللي نقول لك كذلك بأن الإرادة الصادقة عند جميع المؤسسات وجميع الوزارات باش تخدم الجالية المغربية، هاذي هي الحقيقة وبالتالي الرغبة كايبة والإرادة كايبة، والحمد لله راه تقدمنا في عدد من المجالات.  
شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

**المستشار السيد النعم ميارة:**

شكرا السيد الوزير.

غير هو الحق لمغاربة الخارج علينا كاملين، وهذا كنساءل به الجميع، هو بعدا ذاك الحق ديالهم في ولوج المؤسسات التمثيلية، البرلمان، وهذا كنتساءلو فيها احنا جميع، قبل ما نتكلمو على المشاكل كتعني الوزارات

يقاوا في إطار النظام المؤقت اللي هاذ النظام المؤقت في صالحهم بالنسبة للوظيفة العمومية حاليا، وهاد الشي معروف.

الآن، هناك بعض الإشكالات نحن بصدد حلها، هاذ القضية ديال الترقية علما بأن ما غيكون عندها حتى شي أثر في 10 سنين و15 سنين المقبلة.

طبيعي أنه لما غيدخل النظام الأساسي الجديد الناس اللي غادي يدخلو ل (CNESTEN<sup>4</sup>) من بعد غيدخلوا في إطار النظام الجديد، نحن نتحدث عن هؤلاء في إطار حل الإشكالات ديالهم، لأنه التوحيد ديال الأنظمة في الوظيفة العمومية هذا ما فيش نقاش بطبيعة الحال.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

وشكرا له على مساهمته معنا في هذه الجلسة.  
وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وموضوع السؤال "ضرورة تعزيز الشراكة مع مختلف القطاعات الحكومية لحل مشاكل المغاربة المهاجرين".  
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

**المستشار السيد النعم ميارة:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعاني الجالية المغربية بالخارج من مشاكل، سواء في داخل أرض الوطن أو خارج أرض الوطن، وإذ نوه بالمجهود الذي قمتم به مؤخرا فيما يخص حل مجموعة من الإشكالات خارج أرض الوطن، إلا أنه يبقى المشكل الأساسي هو في مدى تقاطع السياسات الحكومية داخل أرض الوطن فيما يخص معالجة مجموعة من المشاكل حين عودة المهاجرين، خاصة فترة العطل ديالهم.

يتعلق الأمر بمجموعة من القطاعات الوزارية واللي كايبة لجنة مختصة في هذا الموضوع، ولكن عمل هاذ اللجنة نساءلكم عن طبيعة عمل هذه اللجنة، مدى نجاعة هذه اللجنة في حل الإشكالات الخطيرة اللي كتعاني منها الجالية حين عودتها إلى أرض الوطن في مجموعة من المشاكل.  
شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار المحترم.

<sup>4</sup> Centre National de l'Energie, des Sciences et des Techniques Nucléaires

وقعت في القنصليات بخصوص الحالة المدنية، راه ثورة اللي وقعت فيما يتعلق بالحالة المدنية لتبسيط المساطر.

اللي أساسي بطبيعة الحال، أنه دائماً تكونو أقرب ما يمكن مما ينتظره المغاربة في الخارج، هناك مشاكل في العقار، عندك الحق، ولكن، هناك كذلك اجتهادات باش نعالجو هاذ المشاكل هاذي. شكرنا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرنا السيد الوزير.

وشكرنا له على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

والسؤال الموالي موجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وموضوعه "المعايير المعتمدة في توزيع الدعم المالي". الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرنا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

تستفيد العديد من جمعيات المجتمع المدني من الدعم المخصص من طرف الدولة، سواء من الجماعات الترابية أو من مجالس العائلات والأقاليم أو من المجالس الجهوية، أو من بعض القطاعات الوزارية، إلا أن هناك بعض الجمعيات تقصى من هذا الدعم، مما يطرح العديد من التساؤلات حول إشكالية المعايير المعتمدة في التوزيع.

وعلى هذا الأساس، نود مساءلتكم، السيد الوزير المحترم عن:

ما هي التدابير المتخذة لجعل تكافؤ الفرص بين الجمعيات للاستفادة من دعم الدولة، حتى تقوم بأدوارها والأهداف التي من أجلها أنشئت؟

وعن ما هي المعايير المعتمدة في التوزيع؟

وما هو السقف الأدنى والأعلى لدعم الجمعيات؟

شكرنا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرنا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد العزيز عماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

طيب، بسم الله الرحمن الرحيم.

أولاً، أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال المهم، والتي في الحقيقة يتكرر نظراً لأهمية الموضوع.

خاصة، وهذا مشكل كبير وخاصنا نعملو عليه كاملين من أجل إخراجو واحنا على أبواب الانتخابات النيابية.

فيما يخص على مستوى الأقاليم باقي التنسيق ضعيف، السيد الوزير، خاصة في المسائل اللي كنعني العقار وكنعني هاذ الشئ ديال الحالة المدنية، باقي التنسيق قليل، أنا كنعني على أنه نمشيو أبعد ونديرو شبايك موحدة، خاصة في الفترة ديال الصيف اللي كيزورنا، اللي كيجوا فيها العمال المغاربة في الخارج، شبايك موحدة اللي تدير تكون الإرشاد داخل الأقاليم وتدير التوجيه ديال مجموعة ديال الناس باش يريحوا الوقت، لأنو شخص تيجي في العطلة ديال 30 يوم، خاصو، أولاً، يستمتع بالعطلة مع العائلة، وثانيا يقضي حوائج إدارية، هذا هو.

إلى استطعنا على أنه في هاذ الفترات نديرو شبايك موحدة من أجل الإستماع ومن أجل التوجيه ديال العمال ديالنا في الخارج غادي نكونو كسبنا مكسب كبير، على الأقل نفسياً بالنسبة لهاذو الناس ونحسهم بالانتماء لهذا الوطن، هذا الانتماء اللي طالما هما عبروا عنو، ولكن ملي ترجعوا لأرض الوطن يتفاجأوا بمجموعة من الممارسات كتزيد تبعدهم على الوطن.

كنتمناو على أن تتظافر الجهود باش يكون الجميع من أجل باش نجيبوا هاذ المغاربة على أنهم يعترضوا بمغريتهم، لا خارج أرض الوطن ولا داخل أرض الوطن، وراه كين إجراءات ما كتطلبش اعتمادات، السيد الوزير، وكين إجراءات كتطلب غير حسن نية وكتطلب الأجرأة وتطلب بأنه نشغلو جميع عليها. شكرنا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرنا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

#### السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرنا السيد المستشار المحترم.

نتفقون معي بأن حسن النية كايينة عند الجميع، نتفقون معي بأن الإرادة الصادقة موجودة عند الجميع، وأكثر من هذا وذاك نتفقون معي بأن الاهتمام بالجالية هو على أعلى مستوى في البلاد، على مستوى جلالة الملك، نصره الله، ونتفقون معي كذلك بأن ما يقوم المغرب بخصوص الهجيء دياهم نموذجي، نموذجي وتميزو على عدد من الدول.

بالنسبة للشباك، راه كين شبايك اللي كانت دورية ديال رئيس الحكومة باش يفتحو شبايك على صعيد كل الأقاليم والمؤسسات.

الديمومة في هاذ الفترة، السيد المستشار المحترم، وزارة الجالية ما تيجرجوش عطلة، وعدد من الموظفين اللي عندهم علاقة مباشرة ماتيجرجوش، تتعلق العطل دياهم.

بالنسبة للحالة المدنية، بعد الخطاب الملكي السامي، وشفنتوا الحركية اللي

مسؤولية المنتخب المحلي، ومسؤولية الحكومة والمؤسسات العمومية وكذلك الفاعل المدني اللي خاصو يبقى مستقل في عمله المدني. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارين،

السيد الوزير،

تشكروك على الجواب القيم في الحقيقة وتعرفو النزاهة ديالك والمسؤولية ديالكم وكذا العمل ديالكم.

ولعل نتائج الحوار الوطني حول المجتمع المدني الذي تهدف إليه إشراك الجمعيات في تنزيل مقتضيات الدستور والمساهمة الفعلية في اتخاذ القرار والقيام بشركات من أجل التنمية، حتى هاذ الفعل هذا في الحقيقة كيصطدم بالواقع هو التمويل، هاذ الجمعيات إلى ما كانش التمويل راه ما كان حتى شي حاجة.

ولهذا، السيد الوزير، احنا ثاني تنطلبوا منكم، راه تعرفو بعض الجمعيات، كيف ما تقولوا احنا في العروبية، "الجلب ديالها تقي ومقاد المطفي دغية تعمر"، ولكن اللي ما عندوش المجلب وداك الشئ راه تتبقي المطفي ديالو خاوية.

هاذوا هما واحد العدد ديال الجمعيات وتعرفوا احنا هاذ الجمعيات، كايين بعض الجمعيات اللي الاعتمادات ديالها تضاهي بعض المؤسسات العمومية، السيد الوزير، هذا غير باش نعرفوا احنا لأن كايين واحد العدد ديال اللي تيعرفوا، لأن هاذ الناس عندهم الوسائل ديالهم باش ياخذوا ذاك التمويل.. اللي ما عارفش كايين واحد العدد ديال الجمعيات إلى خطاوم ذوك المنخرطين، ولا المحسنين راه ما عندهم والو، وهاذو هما اللي تخدموا مع الأحياء ديالهم وهما اللي تخدموا مع الناس ديالهم.

ولهذا، السيد الوزير، احنا اللي تنطلبو منكم غير تحرصوا على، كما قلتو السيد الوزير، لا المسائل الحكومية ولا من الجماعات المحلية ومن المجالس الإقليمية ومن مجالس الجهات، نعطيوهم الدعم ونحاسبهم، هذا هو اللي..

ولهذا احنا، السيد الوزير، تنطلبو منكم غير هاذ الناس نعطيوهم، بأن كايين واحد العدد ديال الجمعيات الله يعلم.. وخا دايرين المسائل ولكن.. وهما اللي تلقاوم تخدمو، كيخدمو المناطق ديالهم، وبغينا استقرار حقيقة في البلاد ديالنا والتنمية ديال البلاد ديالنا، نفعلو، كيف ما قلت السيد الوزير، بشراكة مع هاذ الجمعيات باش نعطيوهم المسؤولية ونعطيوهم الحاسبة ونجيبو

أولا، لأؤكد لكم على أن الجمعيات من حقها باش يكون عندها التمويل، لأن الجمعيات راه هي شريك أساسي في التنمية، وراه كيقوم بأدوار اللي هي مكلمة للأدوار، لا ديال الدولة، لا ديال القطاعات الحكومية، المؤسسات العمومية والجماعات الترابية. بمعنى آخر، لها دور أساسي ومحوري.

ثم أنه بعد الدستور الجديد، اضطلعت هذه الجمعيات والفاعل المدني بأدوار أساسية على المستوى الدستوري، فإذن، هذا أمر أساسي.

طيب، التركيبة ديال الجمعيات اللي عندنا تنقولو بأنه راه كيقوم بهاته الأدوار، لكن، شكون اللي كيقدم الدعم؟ يا إما القطاعات الحكومية، يا إما المؤسسات العمومية ولا الجماعات الترابية. وكايين الدعم اللي كيجي من الخارج، والقطاع الخاص، هذا من جهة.

بالنسبة للاشتغال ديال الحكومة، أولا، اشتغلنا على منظومة اللي هي المنظومة القانونية للحياة الجمعية اللي منها غادي تحدد، من ضمنها الشروط والمعايير ديال الدعم.

ثم الأمر الآخر، واللي هو أساسي، هو أنه الظهير ديال 58 راه كيلزم جميع الجمعيات اللي كتلقى أكثر من 10 آلاف درهم باش تقدم الحسابات ديالها للهيئات المانحة.

الي عملنا كذلك، وهذا أمر مهم، وبمنشور ديال السيد رئيس الحكومة، أنه لأول مرة، كتنشأ واحد البوابة، بمقتضى هاذ المنشور، باش جميع الشراكة مع الجمعيات كتمر عن طريق هاذ البوابة، بحال كما كايين في التشغيل العمومي، الصفقات العمومية كذلك، كايين بوابة خاصة بهم، فعملنا بوابة ديال شراكة (association)، الشراكة مع الجمعيات، جميع القطاعات ديال الوزارة أو المؤسسات العمومية ملزمة باش تعلن في إطار الشفافية وفي التنافس من خلال هذه البوابة، وهذا إنجاز مهم جدا، في المرحلة المقبلة، تأتي الجماعات الترابية حتى هي باش تستعمل هاته البوابة.

الأمر الآخر، باش تكون التتبع والمراقبة، غادي يولي عند السيدات والسادة البرلمانيين، كل سنة تقرير سنوي حول الشراكة والتمويل الموجه إلى هذه الجمعيات، وغادي يتفرق بمشروع قانون المالية، ابتداء، بإذن الله، من مشروع قانون المالية ديال 2017، باش كيجمك المؤسسة من أدوارها الرقابية.

كما أن المجلس الأعلى للحسابات كيدير الرقابة، وبقي عندو خلية اللي كتهتم بالتمويل ديال الجمعيات، كما أن البرلمان في مجلس النواب عمل لجنة مراقبة المالية العمومية، واشتغل على هاذ الموضوع ديال التمويل ديال الجمعيات.

كذلك، هذه الآلية غادي تكون بمناسبة اليوم الوطني للمجتمع المدني، أصدرنا وأعطينا أول المعطيات المرتبطة بالتمويل المرتبط بسنة 2014، لكن السنة المقبلة غادي تقدم لكم تقرير سنوي يكون دائما مرفق بقانون المالية باش جميع نتعاونو باش تكون فعلا الشفافية، الدستور يتكلم على الشفافية على الحكامة، على ربط المسؤولية بالحاسبة، لكن راهها مسؤولية الجميع،

في البداية كنشكر الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي على التفهم ديالو بالنسبة للأسبوع الفارط.

بالنسبة للسؤال، بغيت نذكر على أن تحديث سن التقاعد يتم بناء على عقود الولادة المدلى بها يوم التوظيف، وهذا محدد في القانون ديال 30 ديسمبر 1971.

في الحقيقة هاذ القانون ما توضحش هاذ الإشكالية اللي طرحتمو، أن كاين بعض الموظفين فهاذيك الوثائق ديال الولادة ما موضحش فيه اليوم والنهار، وتم التعامل مع هاذ القضية هاذي بواحد الاجتهاد في عدة مناشير اللي كتعتمد التواريخ اللي أكثر فائدة للموظف، سواء في التوظيف أو في الإحالة على التقاعد.

فبالنسبة للإحالة على التقاعد تيعتمدوا آخر يوم من السنة، يعني 31 ديسمبر من السنة اللي مسجلة في بطاقة الولادة، باش كتمكن هاذ الموظف باش يستافد من الإمكانية ديال أنه فهذيك السنة كيمكن يستفد من الترقية، وثانيا كيستافد منها حتى في احتساب المعاش.

الآن كاينين بعض الناس اللي تقدموا بأحكام اللي كتحدد النهار والشهر بمناسبة يعني البطاقة البيومترية، ولكن هاذي أحكام قضائية مدنية، تدارت من أجل أغراض مدنية.

إلى بغاوا هاذ الناس يستافدوا من هاذ التواريخ خاصهم يتقدموا بأحكام قضائية، إدارية، لأنها ما يمكنش أنا نعتمد هاذ الوثائق اللي خرجت من بعد التوظيف ديالهم، لأن القانون تيربطني أنني نبقى ملتزم بالوثائق اللي تقدمت يوم التوظيف. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات ديالكم.

لكن، لابد باش تعرفوا على أن، السيد الوزير المحترم، على أن الإدارة آنذاك كانت إدارة تقليدية من نوع آخر، ماشي إدارة عصرية بحال اليوم كاين (logiciel) كاين واحد العدد ديال الأمور.

وكنعرفوا على أن هاذ الفئة الخمسينات، ماذا كان في الخمسينات؟ النضال ديالهم كان شيء آخر.

وبغيناكم بهاذ المناسبة، السيد الوزير، هي فئة معينة قليلة تعاني، كاين فرق ديال واحد 6 أشهر هي اللي كاين خلاف بينها وبين هاذ المؤسسة ديال التقاعد، تدخلو أتم كوزير تحديث القطاعات العامة باش تحلوا المشاكل ديالهم، لأن لابد ما نراعيو الماضي ديالهم والنضال ديالهم، واش هذا هو الجزء ديالهم اليوم؟ هذا الجزء ديالهم نحاسهم على النهار والشهر؟

هاذ القانون اللي غادي يجي في القانون ديال 2016 ونحاسهم، ما كاين مشكل.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ومادم أنه ما بقاش للسيد الوزير وقت للتعقيب مع الأسف، نشكره على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، وموضوعه "ضرورة اعتماد اليوم المحدد في البطاقة الوطنية في احتساب التقاعد بالنسبة للموظفين".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

كما هو معلوم فإن العديد من الموظفين وخاصة مواليد الخمسينات لا يتوفر أغلبهم على تحديد لليوم في عقود ازيادهم.

لكن، بعد الحملة الإدارية المنظمة من قبل وزارة الداخلية من أجل استبدال بطاقة التعريف الوطنية بالبطاقة البيومترية، قام جل هؤلاء الموظفين بإجراء إداري يتمثل في رفع دعاوى إلى المحاكم من أجل تحديد اليوم، وصدرت في هذا الشأن أحكام استجابة لهذا المطلب تقضي بتحديد ذلك مستندة على مجموعة من المعطيات والبيانات.

لكن فوجئ الموظفون بعد كل هذه الإجراءات الإدارية بعدم اعتماد التواريخ المحددة في البطاقة الوطنية البيومترية في احتساب تقاعدهم.

لنا نسالكم السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لحل هذا الإشكال، خاصة بالنسبة للموظفين المقبلين على التقاعد؟ وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد مبدع الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة

العمومية وتحديث الإدارة:

السيد الرئيس،

أنا من المواليد ديال الناس اللي ما عندهومش النهار والشهر، كنتفهم هاذ الوضع، كاين ولكن راه ما عندناش لو الحل إلا في إطار تعديل القانون. وعندنا اليوم مشروع قانون محال على هاذ الغرفة الموقرة 72.14 اللي كيتحدد بموجبه سن الإحالة على التقاعد، واللي الآن في طور المناقشة في اللجنة ديال المالية بالمجلس الموقر، ويمكن تعديل هاذ القانون هذا فهاذ الإطار هذا باش نخلوا هاذ الإشكالية هاذي.

وأنا كنتفهم أن عدة ناس هاذ السنة مثلا، خرجت للتقاعد 18.000 موظف، منهم 10.000 موظف عندهم هاذ الإشكالية ديال اليوم والشهر.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

معدرة على المقاطعة، وشكرا لكم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة. وشكرا للجميع، ورفعت الجلسة.

ها آمنوا بالبطاقة البيومترية، ويقول لك ما نديرهاش آسيدي، هما آمنوا بالأحكام، هي أحكام باسم جلالة الملك، سواء كانت مدنية أو إدارية، لازم ما تستوعب باش تعطى لها واحد العناية وتتخذ بعين الاعتبار، لماذا هاذ المؤسسة وحدها افتردت من هاذ القرار هذا؟ فبغينكم السيد الوزير تحلو هاذ المشاكل.

وجزاكم الله خيرا.

شكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم.